سياسة الولايات المتحدة لدعم الاستثمارات الأمريكية الخاصة في الأرجنتين(١٩٥٥- ١٩٥٨م)

دكتور
محمد عبدالباسط محمد العناني
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية- جامعة عين شمس

ملخص:

يتناول هذا البحث سياسة الولايات المتحدة لدعم الاستثمارات الأمريكية الخاصة في الأرجنتين خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٥- ١٩٥٨م)، التي كانت بمثابة فترة انتقالية في تاريخ العلاقات الأمريكية- الأرجنتينية؛ نظرًا لما شهدته من تحول في الموقف الأرجنتيني تجاه الاستثمارات الأمريكية الخاصة من جانب، وتطور في السياسية الاقتصادية الأمريكية تجاه الأرجنتين بهدف استغلال هذا التحول بما يخدم المصالح الأمريكية من جانب آخر. وبناء على ذلك، هدف البحث إلى دراسة وتحليل الأساليب والوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة، متمثلة في مؤسساتها الاقتصادية ووكالاتها التمويلية، لدعم الاستثمارات الأمريكية الخاصة في الأرجنتين، والضغط على حكومتها لتسوية مشكلات الشركات الأمريكية التي نتجت عن سياسات حكومة خوان بيرون المناهضة للولايات المتحدة فيما قبل. وخلص البحث إلى أن الولايات المتحدة نجحت في استغلال الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الأرجنتين – خلال فترة الدراسة – في الضغط على حكومتها، التي لجأت إليها بحثًا عن الدعم الاقتصادي، لإجبار الأخيرة على اتباع سياسة اقتصادية متوافقة مع المصالح الأمريكية وأهدافها المتعلقة بدعم الاستثمارات الأمريكية الخاصة في الأرجنتين.

الكلمات المفتاحية:

الولايات المتحدة، الأرجنتين، الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين، الاستثمارات الأمريكية الخاصة، الشركات الأمريكية.

The United States Policy to Support Private American Investments in Argentina (1955- 1958)

Abstract:

This research addresses the U.S. policy of supporting American private investments in Argentina during the period from 1955 to 1958, which represented a transitional phase in the history of U.S.-Argentine relations. This period witnessed a shift in Argentina's stance towards American private investments on one hand, and a development in U.S. economic policy towards Argentina, aimed at exploiting this shift to serve American interests on the other hand. Accordingly, the research aims to study and analyse the methods and means employed by the United States, through its economic institutions and financial agencies, to support American private investments in Argentina and pressure its government to resolve the issues faced by American companies as a result of the anti-U.S. policies implemented by Juan Perón's government in previous years. The research concludes that the United States succeeded in leveraging the economic crisis that Argentina suffered from during the study period to exert pressure on its government, which had turned to the U.S. seeking economic support. This pressure ultimately compelled Argentina to adopt an economic policy aligned with U.S. interests and its objectives of supporting American private investments in the country.

Key words:

United States, Argentina, The economic crisis in Argentina, U.S. private investment, U.S. companies.

مقدمة:

مثلت الإطاحة بـ "خوان بيرون" Juan Perón (١٩٤٦- ١٩٥٥م)[١] من على رأس السلطة في الأرجنتين في التاسع عشر من سبتمبر عام ١٩٥٥م، تحديًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفرصة مواتية لها في الوقت نفسه؛ إذ نجحت الإدارة الأمريكية خلال الثلاث سنوات الأخيرة من فترة حكمه – بشكل خاص – في إثنائه إلى حد كبير عن سياسته المناهضة للمصالح الأمريكية، مستغلة في ذلك تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين خلال النصف الثاني من عهده (١٩٥٠- ١٩٥٥م) تقريبًا، وما نتج عنها من ضغوط دفعته لطلب الدعم الاقتصادي الأمريكي؛ ومن ثم اتخذ بيرون عددًا من الإجراءات الداعمة للاستثمارات الأمريكية الخاصة كوسيلة للحصول على هذا الدعم، وسعى في الوقت نفسه إلى حل المشكلات التي واجهت الشركات الأمريكية الخاصة نتيجة سياسته ضدها في بداية عهده، ولكن كانت إجراءاته في ذلك الاتجاه بطيئة وغير مرضية للشركات والإدارة الأمريكية بشكل كبير؛ لذلك اعتبر المسئولون الأمريكيون أن الإطاحة به مثلت فرصة يجب استغلالها بشكل أمثل لدفع الأرجنتين لانتهاج سياسة اقتصادية متوافقة مع المصالح الأمريكية بشكل أكثر وضوحًا من خلال الضغط على الحكومة العسكرية المؤقتة – كما أطلق عليها؛ نظرًا لالتزامها بنقل السلطة إلى حكومة أخرى منتخبة – التي تولت السلطة خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٥- ١٩٥٨م)، وورثت من حكومته الأزمة الاقتصادية التي أجبرتها هي الأخرى على التوجه إلى الولايات المتحدة لطلب الدعم الاقتصادي.

استنادًا إلى ما سبق، تشكَّلت فكرة هذا البحث وأهدافه؛ إذ هدف إلى دراسة السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الحكومة العسكرية المؤقتة من أجل دفعها إلى دعم الاستثمارات الأمريكية الخاصة وتسوية مشكلاتها – أي الشركات الأمريكية العاملة في الأرجنتين – الناتجة عن سياسة بيرون تجاهها، وتحليل الوسائل والأساليب الاقتصادية التي لجأت إليها المؤسسات ووكالات التمويل الأمريكية لتحقيق ذلك، ومناقشة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها. وبناء على هذه الأهداف، تحددت فترة الدراسة؛ حيث بدأت تحديدًا بيوم التاسع عشر من سبتمبر عام ١٩٥٥م، وهو اليوم الذي أطيح فيه ببيرون من السلطة وأجبر على تقديم استقالته، وانتهت بانتهاء فترة حكم الحكومة المؤقتة وتسليمها السلطة إلى حكومة أخرى منتخبة

في الأول من مايو عام ١٩٥٨م؛ ومن ثم مثل يوم الثلاثين من أبريل من العام نفسه نقطة نهاية لفترة الدراسة.

أما عن إشكالية البحث، فتمثلت في دراسة السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الأرجنتين خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي (١٩٥٥– ١٩٥٨م)، التي كانت بمثابة فترة انتقالية في تاريخ العلاقات الأمريكية– الأرجنتينية، التي استخدمت خلالها الولايات المتحدة ما لديها من وسائل وأساليب اقتصادية للضغط على الحكومة المؤقتة لانتهاج سياسة اقتصادية داعمة للاستثمارات الأمريكية الخاصة ومتماشية مع أهداف السياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، بحيث تكون أساسًا فيما بعد للسياسة الاقتصادية التي ستتبعها الحكومات الأرجنتينية التالية، بالشكل الذي يضمن ظروفًا مناسبة لعمل الشركات الأمريكية وزيادة استثماراتها في الأرجنتين التي اعتبرتها وزارة الخارجية الأمريكية نموذجًا ستحتذي به دول أمريكا اللاتينية الأخرى في هذا الشأن.

انطلاقًا من الإشكالية السابقة، طرح البحث عددًا من التساؤلات، وكانت على النحو التالي: ما طبيعة السياسة الاقتصادية التي اتبعها بيرون؟ وما آثارها على الاقتصاد الأرجنتيني والمصالح الأمريكية؟ وما العوامل التي دفعت الحكومة الأرجنتينية المؤقتة للجوء إلى الولايات المتحدة لطلب دعمها الاقتصادي؟ وكيف تعاملت حكومتا الجنرالين "إدواردو لوناردي" Eduardo Lonardi (سبتمبر – نوفمبر ١٩٥٥م)[٢] و"بيدرو أرامبورو" Pedro Aramburu (١٩٥٥– ١٩٥٨م)[٣] مع الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية؟ وهل اختلف سياستهما في هذا الشأن عن سياسة بيرون؟ وما موقفهما من الاستثمارات الأمريكية الخاصة ومطالبات الولايات المتحدة بتسوية مشكلاتها؟ وما النتائج التي أسفرت عنها المباحثات الأمريكية الأرجنتينية لتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي لحكومة أرامبورو؟ وما الموقف الأمريكي إزاء محاولاتها للحصول على قروض جديدة؟ وكيف تطورت السياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه الأرجنتين؟ وما الأساليب والأدوات الاقتصادية التي استخدمتها للضغط على حكومة أرامبورو لتسوية مشكلات الشركات الأمريكية؟

ارتكز البحث بشكل رئيس على المجموعات الوثائقية ذات الصلة بموضوع الدراسة وفترته الزمنية، وكان في مقدمتها وثائق "العلاقات الخارجية الأمريكية" Foreign Relations of the United States of America (FRUS)، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية

Foreign Office (F.O) التي تناولت الأوضاع الداخلية في الأرجنتين والسياسة الاقتصادية لحكومتها المؤقتة، إضافة إلى التقارير الاستخباراتية لـ "وكالة المخابرات المركزية" Central Intelligence Agency (CIA). كما اعتمد البحث أيضًا على التقارير الصادرة عن "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)، والبيانات الصحفية لـ "بنك التصدير والاستيراد الأمريكي" Export-Import Bank of the United States (EXIM Bank)، إضافة إلى عدد من تقاريره، علاوة على عدد من الدراسات الصادرة عن وزارة التجارة الأمريكية ومجلس التجارة البريطاني. من جانب آخر، استند البحث إلى بعض التقارير الصادرة عن "البنك المركزي الأرجنتيني" El Banco Central de la República Argentina، إضافة إلى التقارير الاقتصادية التي اعتمدت عليها الحكومة الأرجنتينية المؤقتة (١٩٥٥- ١٩٥٨) في صياغة سياستها الاقتصادية.

بناء على ما سبق، تناول البحث أربعة محاور رئيسة؛ بدأت بمدخل لتوضيح سياسة بيرون الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد الأرجنتيني والمصالح الأمريكية، ثم تناولت السياسة الاقتصادية لحكومة لونارديو وموقفها إزاء الاستثمارات الأمريكية الخاصة، ثم المباحثات الأمريكية- الأرجنتينية لتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي لحكومة أرامبورو، ثم الموقف الأمريكي إزاء محاولات حكومة أرامبورو للحصول على قروض جديدة، وأخيرًا عرض البحث لأهم النتائج التي توصل إليها.

أولًا- سياسة بيرون الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد الأرجنتيني والمصالح الأمريكية:

حاول بيرون خلال ولايته الرئاسية الأولى (١٩٤٦- ١٩٥٢م) تغيير النمط التقليدي للاقتصاد الأرجنتيني المعتمد بشكل أساسي على الزراعة التي مثلت محاصيلها، إضافة إلى المنتجات الحيوانية، ما يتراوح بين ٩٠- ٩٥٪ من إجمالي الصادرات الأرجنتينية[٤]؛ إذ عمل على تحويل اقتصاد بلاده إلى اقتصاد صناعي قائمًا بشكل كبير على الصناعات التحويلية، وهدف إلى تحقيق هذا التحول عن طريق الاعتماد على استثمارات القطاع العام دون الاستثمارات الأجنبية الخاصة الذي اعتبرها تتعارض من السيادة الاقتصادية للدولة؛ ومن ثم فرض بيرون سيطرة الدولة على جميع المرافق العامة ومصادر التمويل اللازمة للقطاعات المختلفة، ووضعت حكومته من خلال الخطة الخمسية الأولى للأرجنتين (١٩٤٧- ١٩٥١م)

السياسات التي حققت من خلالها هذه الرؤية الاقتصادية بهدف تشجيع الصناعة الوطنية المحلية ودعمها؛ ومن ثم منحت القروض للمشاريع الصناعية، ووفرت تسهيلات مالية وجمركية للشركات المنشأة لصناعات جديدة، وقدمت أيضًا دعمًا كبيرًا للعمال من خلال زيادة معدلات التوظيف ورفع قيمة أجورهم بشكل مستمر (٥).

اتساقًا مع الرؤية الاقتصادية السابقة، رأت حكومة بيرون أن العجز في الطاقة كان أحد العقبات الرئيسة أمام تنفيذ خطتها لتنمية الصناعة المحلية؛ ومن ثم قررت أن تتولى وحدها مسئولية الإشراف على إنتاج الطاقة – خاصة الطاقة الكهربائية – وتوزيعها وتطوير مصادرها، فقامت بدراسة وضع الشركات الأجنبية العاملة في الطاقة، وكان على رأسها شركة "الطاقة الأمريكية والأجنبية" American & Foreign Power (AFP) – وهي أحد الشركات الخاصة الأمريكية العاملة في مجال الطاقة الكهربائية – وقررت إلغاء معظم الامتيازات الممنوحة لها ومصادرة كثير من فروعها والمحطات التابعة لها(٦)، حتى وصلت نسبة ما صادرته من إجمالي أصولها في الأرجنتين إلى حوالي ٤٢٪ بنهاية عام ١٩٤٨م. وعلى الرغم من توقف بيرون عن سياسة مصادرة المرافق العامة المملوكة للشركات الأجنبية في مايو عام ١٩٤٩م، واستبدالها بسياسة الاستحواذ بشروط ودية، فإن الاختلاف بين حكومة بيرون والشركة حول طريقة تقييم قيمة أصولها التي صادرها ظل قائمًا طوال عهده(٧).

هدف بيرون أيضًا إلى تنمية صناعة النفط وتوسيع سيطرة الدولة عليها كبديل عن القطاع الخاص الأجنبي أو كشريك معه من خلال الشركات المختلطة، فعملت حكومته على توسيع الاختصاصات والمزايا الممنوحة لشركة "حقول النفط الوطنية" Yacimientos Petrolíferos Fiscales (YPF) وفرضت سيطرة الشركة على صناعة النفط، وحظرت أي توسع في استثمارات شركات النفط الأمريكية طالما أنه لا يسهم في دعم الشركة وتطويرها من خلال إمدادها بالمعدات على سبيل المثال، وامتنعت أيضًا عن منح هذه الشركات أي امتيازات جديدة للتنقيب عن النفط، كما رفضت شركة حقول النفط الوطنية – في كثير من الأحيان – بموجب صلاحياتها توقيع أي عقود تسمح لهذه الشركات باستيراد النفط الخام مباشرة وتكريره في محاولة منها لإجبارها على المساهمة في زيادة إنتاجه داخل الأرجنتين تحت إشرافها. وقد أسهمت هذه العوامل، إضافة إلى إضرابات العمال المستمرة للمطالبة بزيادة الأجور وما نتج عنها من اضطرار الشركات إلى غلق مصافي النفط التابعة لها في كثيرًا من الأوقات، علاوة

على فشل الحكومة الأمريكية في التفاوض مع حكومة بيرون لحل هذه المشكلات؛ في تقييد عمل الشركات وتقلص أرباحها. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على الصناعة الأرجنتينية الثقيلة؛ حيث حظرت تصدير معدات الحفر واستغلال النفط إلى الأرجنتين، مما أثر سلبًا على إنتاج النفط الذي هدفت حكومة بيرون إلى زيادته(٨).

في الوقت نفسه، فرضت حكومة بيرون رقابة حكومية صارمة على شركات تعبئة اللحوم الأمريكية العاملة في الأرجنتين – وكانت من أكبر الاستثمارات الأمريكية الخاصة هناك – بهدف دعم أسعارها للاستهلاك المحلي، ففرضت أسعارًا محددة لبيع اللحوم داخل السوق المحلي، كما وضعت حدًا أدنى لأسعار شراء الماشية كان أعلى من أسعار بيع اللحوم؛ ومن ثم أصبحت أسعار بيع اللحوم أكبر من تكلفة إنتاجها، مما تسبب في خسائر مالية لتلك الشركات، فقدمت الحكومة دعمًا لها تعويضًا عن خسائرها، ولكنها حددته بنسبة مئوية من الربح الذي كان يُفترض تحقيقه وفقًا لرأس المال الأصلي الذي استثمرته كل شركة، ولكن اعتبرت الشركات أن هذه الطريقة لحساب هامش الربح غير عادلة؛ لأنها لم تأخذ في الاعتبار انخفاض قيمة العملة الأرجنتينية "البيزو" Peso آنذاك(٩). وعلى الرغم من محاولات الحكومة الأمريكية لحل هذه المشكلة مع حكومة بيرون، فإنها بقيت طوال عهده دون تسوية(١٠)؛ ومن ثم فرضت الولايات المتحدة قيودًا على استيراد اللحوم الأرجنتينية(١١).

في الواقع، لم تطبق حكومة بيرون سياسة تحديد الأسعار على الشركات الأمريكية فقط، بل كانت جزءًا من خطتها الخمسية وبرنامجها الاقتصادي؛ إذ أنشأت "الهيئة الأرجنتينية لتعزيز التبادل التجاري" El Instituto Argentino de Promoción del Intercambio (IAPI) في مايو عام ١٩٤٦م، لتكون المؤسسة الوحيدة المسئولة عن شراء معظم المحاصيل الزراعية من المزارعين وتصديرها إلى الخارج(١٢)، ولأنها أصبحت المحتكر لشراء تلك المحاصيل، فكانت تشتريها بأسعار منخفضة وتصدرها بالأسعار العالمية المرتفعة التي نتجت عن الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية فيما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩—١٩٤٥م)، مما وفر للحكومة موارد مالية كبيرة استثمرتها في تمويل برنامج التنمية الاقتصادية بهدف تسريع وتيرة التوسع الصناعي، ولكن مع بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين، تقلصت هذه الموارد المالية بشكل كبير؛ نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على المنتجات الزراعية(١٣)، وتثبيط الولايات المتحدة لعمليات شراء الدول الأوروبية للمنتجات الزراعية

من الأرجنتين، وتشجيعهم على شرائها من منافسيها مثل كندا وأستراليا؛ نظرًا للعلاقات الأمريكية – الأرجنتينية المضطربة آنذاك، علاوة على عزوف المزارعين عن زراعة المحاصيل التي تحتكر الحكومة شرائها مثل الحبوب، ومعاناة البلاد من موجات الجفاف الشديدة خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٤٩– ١٩٥٢م)[١٤].

حالت العوامل السابقة دون نجاح حكومة بيرون في تنفيذ برنامجها الاقتصادي وخططها للتوسع الصناعي؛ نظرًا لما نتج عنها من تراجع في مصادر التمويل التي كانت تعتمد عليها لتمويل نفقاتها، بعدما انخفضت قيمة صادرات الأرجنتين من المحاصيل الزراعية بنسبة ٤٩٪ تقريبًا في عام ١٩٥١م مقارنة بنسبتها في عام ١٩٤٨م[١٥]، متأثرة بتراجع أسعارها العالمية؛ ومن ثم تقلص حجم التبادل التجاري، وزادت تكلفة واردات المواد الخام وقطع الغيار اللازمة للصناعة إضافة إلى الوقود الذي لم تكن الأرجنتين تنتج منه ما يكفي استهلاكها؛ حيث بلغ العجز التجاري الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥١– ١٩٥٦م) حوالي ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، وكانت سياسة الحكومة لتوسيع الائتمان المصرفي لتغطية هذا العجز عاملًا مهمًا في زيادة نسبة التضخم بشكل متزايد ومستمر؛ ومن ثم تفاقمت الأزمة الاقتصادية خلال فترة الولاية الرئاسية الثانية لبيرون (١٩٥٢– ١٩٥٥م)[١٦].

من جانب آخر، حاولت حكومة بيرون معالجة انخفاض قيمة صادراتها ونسبتها وما نتج عن ذلك من عجز مالي، انعكس في تراجع احتياطي البنك المركزي الأرجنتيني من الذهب والنقد الأجنبي، ففرض قيود على تحويل العملات الأجنبية للخارج، مما قيد حرية معظم الشركات الأمريكية في تحويل أرباحها بالدولار الأمريكي إلى الولايات المتحدة، وأثر سلبًا أيضًا على أعمالها داخل الأرجنتين[١٧]. وقد تسبب ذلك، إضافة إلى الإجراءات السابقة التي اتخذتها حكومة بيرون ضممن سياستها غير المشجعة للاستثمارات الخاصة الأجنبية، في عزوف الولايات المتحدة وشركاتها الخاصة عن ضخ أي استثمارات جديدة في الأرجنتين[١٨]، بل وفي انخفاض إجمالي الاستثمارات الأمريكية الخاصة من ٥٦٥ مليون دولار تقريبًا في عام ١٩٤٥م إلى حوالي ٤٦٦ مليون دولار مع نهاية عهد بيرون في عام ١٩٥٥م[١٩].

في النهاية، أدركت حكومة بيرون مؤخرًا الآثار السلبية الناتجة عن توجيه اهتمامها للتنمية الصناعية دون الاهتمام بالزراعة التي مثلت مصدرًا رئيسًا للنقد الأجنبي – خاصة الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني – اللازم لاستيراد مستلزمات الصناعة من المواد الخام والماكينات

وقطع الغيار والوقود، ودون الاهتمام أيضًا بإيجاد مصادر تمويل بديلة؛ فحاولت معالجة الأمر في خطتها الخمسية الثانية (١٩٥٣- ١٩٥٧م) التي هدفت من خلالها إلى دعم الزراعة عن طريق تحديث الميكنة الزراعية والإنتاجية وتكثيفها وتخصيص جزء كبير من عائدات النقد الأجنبي لاستيراد المعدات اللازمة والأسمدة، إضافة إلى توسيع الاستثمار الحكومي في مجالات النقل والطاقة الكهربائية والنفط التي كانت تعاني هي الأخرى من مشكلات في التشغيل ولا تلبي احتياجات قطاعي الزراعة والصناعة، علاوة على تقليل الإنفاق الحكومي ومحاولة تنويع مصادر الحصول على النقد الأجنبي من خلال توسيع إنتاج النفط، ولكن فشلت حكومة بيرون في تنفيذ هذه الخطة وتحقيق أهدافها(٢٠).

تحت ضغط الأزمة الاقتصادية، تخلي بيرون خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٠- ١٩٥٢م) تدريجيًا عن سياسة حكومته المناهضة للولايات المتحدة، كما خفف بنهاية تلك الفترة من وتيرة الدعاية المرتبطة بسياسة "الموقف الثالث"(٢١) – أي عدم الانحياز إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي – التي تبناها، وكانت ضمن الأسباب الرئيسة للعزلة الاقتصادية التي عانت منها الأرجنتين – إلى حد كبير – في أمريكا اللاتينية، وتراجع مستويات التعاون الاقتصادي بين البلدين؛ ومن ثم اتخذ بيرون بعض الإجراءات التي أسهمت في تحسين وضع الشركات الأمريكية الخاصة في الأرجنتين، كما رحب بتوسيع الاستثمارات الأمريكية فيها، بهدف اقناع الولايات المتحدة بتوفير الدعم الاقتصادي لحكومته من خلال القروض والمساعدات الاقتصادية، وتبني موقف إيجابي تجاه الأهداف الاقتصادية الأرجنتينية الساعية إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع دول أمريكا اللاتينية كمحاولة منه لعلاج الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وآثارها السياسية على حكومته(٢٢).

رحبت الولايات المتحدة بالتغير السابق في السياسة الخارجية الأرجنتينية، وباعتباره بادرة لحل مشكلات الشركات الأمريكية فيها واستعادة مستويات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات؛ ومن ثم وافق بنك التصدير والاستيراد في مايو عام ١٩٥٠م على اعتماد خط ائتمان بقيمة ١٢٥ مليون دولار لصالح اتحاد البنوك الأرجنتينية مخصص لسداد ديون الأرجنتين التجارية إلى الولايات المتحدة(٢٣)، كما بدأت الحكومتان الأمريكية والأرجنتينية سلسلة من المفاوضات المطولة لحل مشكلات الشركات الأمريكية من ناحية، وزيادة مجالات التعاون الاقتصادي بينهما من ناحية أخرى، إضافة إلى توقيع عقد مع شركة "ستاندرد أويل- كاليفورنيا"

Standard Oil of California للتنقيب عن النفط واستغلاله في الارجنتين من ناحية ثالثة، ولكن لم تسفر هذه المفاوضات عن نتائج ملحوظة على الجانبين؛ إذ بقيت معظم مشكلات الشركات الأمريكية دون حل جذري ومرض للإدارة الأمريكية، وفي المقابل لم تقدم الولايات المتحدة إلى بيرون المساعدات التي كان يطمح إليها سوى موافقتها على قرض بقيمة ٦٠ مليون دولار لتمويل استيراد المعدات الأمريكية اللازمة لبناء مصنع الصلب الأرجنتيني وتشغيله، بعد نجاح مفاوضات عقد شركة ستاندرد أويل وموافقة حكومة بيرون عليه في مايو عام ١٩٥٥م، ولكن كان رفض الكونجرس الأرجنتيني الموافقة على العقد والمعارضة الشعبية ضده باعتباره انتهاكًا للسيادة الوطنية[٢٤]، أحد أسباب الإطاحة ببيرون[٢٥] في التاسع عشر من سبتمبر من العام نفسه؛ ومن ثم لم يُنفذ العقد، ولم تستلم الأرجنتين أي دفعات من القرض الأمريكي[٢٦].

هكذا انتهت تجربة بيرون الاقتصادية دون تحقيق أهدافها؛ نتيجة القصور أولًا في تنفيذ خططها بشكل أمثل، ثم الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بها وحالت دون نجاحها، وأخيرًا الآثار السلبية التي نتجت عن إجراءات الولايات المتحدة ضد جهود الأرجنتين لزيادة حجم تجارتها الخارجية وزيادة وارداتها اللازمة للتوسع الصناعي؛ حيث تعارضت سياسة بيرون الاقتصادية الساعية إلى تصفية الاستثمارات الأجنبية الخاصة مع المصالح الأمريكية في الأرجنتين؛ ومن ثم سعت الإدارة الأمريكية إلى الحفاظ على هذه المصالح والدفاع عنها عن طريق إفشال أي محاولات لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للأرجنتين في البداية، ثم من خلال اتباع سياسة التقارب والتعاون الاقتصادي بعدما اضطر بيرون فيما بعد إلى التراجع عن سياسته الاقتصادية المناهضة للاستثمارات الأجنبية الخاصة بحثًا عن المساعدات الاقتصادية الأمريكية لحل الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن سياسات حكومته، ولكن حالت الإطاحة به دون تحقيق نتائج ملموسة لهذا التقارب من ناحية، ودون حل الأزمة الاقتصادية التي أخذت في التفاقم مع نهاية عهده من ناحية أخرى.

ثانيًا- السياسة الاقتصادية لحكومة لوناردي وموقفها إزاء الاستثمارات الأمريكية الخاصة:

شكَّل الجنرال لوناردي حكومة مؤقتة لإدارة البلاد فور نجاح قوات الجيش الأرجنتيني المشاركة في الانقلاب العسكري في الإطاحة ببيرون وإجباره على الاستقالة، واتخذت هذه الحكومة من مقر المجلس العسكري في مدينة قُرْطُبَة الواقعة شمال غرب العاصمة الأرجنتينية "بوينس آيرس" Buenos Aires مقرًا لها حتى استقرت الأوضاع وفرض المجلس العسكري

سيطرته على البلاد، فانتقل لونارديي إلى العاصمة في الثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٩٥٥م، وتولى حينها رسميًا منصب الرئيس المؤقت للأرجنتين، فاستكمل تشكيل حكومته، وأعلن أنها حكومة مؤقتة ستعمل على اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة بهدف نقل السلطة فيما بعد إلى حكومة أخرى منتخبة، كما واصل في الوقت نفسه جهوده التي بدأها مع تشكيل حكومته في قُرْطُبَة للتواصل مع الحكومات الأجنبية ومناشدتها للاعتراف بها(٢٧).

تزامنًا مع تشكيل حكومة لونارديي، أوصى السفير الأمريكي في الأرجنتين "ألبرت نوفر" Albert Nufer (١٩٥٢– ١٩٥٦م)(٢٨) بضرورة أن تكون الولايات المتحدة من أوائل الدول التي يجب أن تبادر بالاعتراف بها فور التأكد من سيطرتها على الأوضاع الداخلية، مبررًا ذلك بأنه سيثبت أن سياسة الصداقة والتعاون التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه الأرجنتين خلال السنوات الأخيرة من حكم بيرون، لم تكن موجهة إليه أو تعتمد على استمراره في السلطة، بل كانت استجابة للمصالح الفضلى للبلدين. وتوقع نوفر أن حكومة لونارديي ستكون في حاجة إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية أكثر من أي وقت مضى حتى تتعافى من الأزمة الاقتصادية التي ورثتها من حكومة بيرون؛ ومن ثم أوصى بأن تكون هذه المساعدات متاحة حال اتباع حكومة لونارديي سياسات تتوافق مع المصالح الأمريكية. من جهة أخرى، اجتمع بعض مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية مع المسئولين التنفيذين للشركات الأمريكية العاملة في الأرجنتين، وكانوا متفائلين بالتغيرات السياسية الأخيرة في الأرجنتين وأنها قد تجعل تسوية مشكلات المصالح الأمريكية هناك أسهل من ذي قبل(٢٩)؛ ومن ثم وجهت وزارة الخارجية نوفر بتشجيع لونارديي على الإدلاء ببيان عام حول التزام حكومته بالوفاء بالتزاماتها الدولية وتصميمها على مكافحة الشيوعية، إضافة إلى الإشارة إلى رغبتها في إقامة علاقات ودية مع الولايات المتحدة والتعاون الوثيق معها في المجالات كافة(٣٠).

استجاب لونارديي سريعًا لمناشدة الولايات المتحدة؛ إذ تعهد في الخطاب الذي ألقاه في أثناء تنصيبه رئيسًا بما طلبته، كما أشار إلى رغبة حكومته في الحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية قائلًا: "إن رغبتي الشديدة في تعزيز العلاقات الودية مع الولايات المتحدة إلى أقصى حد ممكن لا ترجع إلى ما تعنيه هذه العلاقات من مساعدات اقتصادية كما قد يُعتقد، ولكن لأنني مقتنع بأن الأمة العظيمة في أمريكا الشمالية تحقق تقدمًا روحيًا ملحوظًا"(٣١)، كما أعطى بعض المؤشرات على السياسة الاقتصادية التي ستتبعها حكومته في المقابل؛ حيث

أشار إلى أن حكومته ستعالج الأزمة الاقتصادية من خلال القضاء على التضخم والحد من البيروقراطية وتقييد الإنفاق العام. أما على المستوى السياسي، فكان مضمون خطاب لوناردي أن حكومته تهدف إلى القضاء على آثار "البيرونية" Perónismo[٣٢] دون إثارة غضب مؤيديها من العمال أو التسبب في خيبة أمل معارضيها من داعمي حكومته[٣٣]، وكان ذلك بمثابة إشارة منه على انتهاء عهد بيرون وسياساته المتعارضة مع المصالح الأمريكية.

على الرغم من إعلان لوناردي في خطابه السابق بأن حكومته لن تستكمل إجراءات اعتماد عقد شركة ستاندرد أويل – الذي اعتمدته حكومة بيرون ورفض الكونجرس الأرجنتيني التصديق عليه – مبررًا ذلك بأن العقد لا يخدم مصلحة الأرجنتين[٣٤]، فإن الولايات المتحدة اعترفت بحكومته في الخامس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٥٥م[٣٥]، أي بعد يومين تقريبًا من تنصيبه رئيسًا؛ حيث رأى مسئولو وزارة الخارجية أن سرعة تقديم الاعتراف ستُجنِب الإدارة الأمريكية أي انتقادات قد توجه إليها من داخل الأرجنتين[٣٦] خاصة بعد تصريح لوناردي السابق، وهو ما يشير إلى أن المسئولين الأمريكيين قد تفهموا – على الأغلب – الدوافع السياسية التي دفعت حكومة لوناردي لاتخاذ هذا القرار في ظل معارضة الرأي العام الأرجنتيني وكثير من قيادات الجيش للتصديق على العقد[٣٧]، وفضلوا في المقابل التفاوض فيما بعد على صيغ بديلة لذلك العقد ومقبولة سياسيًا لدى الحكومة الأرجنتينية[٣٨].

على الجانب الآخر، سارع لوناردي بدراسة أسباب الأزمة الاقتصادية بهدف صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة لعلاجها؛ إذ عين الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية "راؤول بريبِش" Raúl Prebisch (١٩٥٠– ١٩٦٣م)[٣٩] مستشارًا اقتصاديًا له، وكلفه بتقييم الوضع الاقتصادي للبلاد ووضع خطة اقتصادية طارئة لعلاجه؛ ومن ثم قدم بريبِش تقريرًا حول الوضع الاقتصادي في الأرجنتين إلى لوناردي خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر عام ١٩٥٥م[٤٠]، وتكوَّن من قسمين رئيسيين؛ تناول القسم الأول توصيف الأزمة الاقتصادية وأسبابها، فوصفها بأنها من أشد الأزمات التي عانت منها الأرجنتين طوال تاريخها الاقتصادي، وأرجع أسبابها إلى التوجيه الخاطئ للتنمية الصناعية في عهد حكومة بيرون، فأوضح أنها تجاهلت العلاقة الطردية بين تحديث القطاع الزراعي والنمو الصناعي، ولم تُنشأ الصناعات الأساسية اللازمة لتعزيز الاقتصاد الوطني، كما لم تستثمر في إنتاج النفط بشكل أمثل لسد احتياجات البلاد منه، بل اعتمدت على استيراده لسد الفجوة المتزايدة بين إنتاجه

واستهلاكه، ووجهت موارد الدولة لاستثمارات غير ضرورية وغير منتجة بشكل كبير، في الوقت الذي أهملت فيه الاستثمار في قطاعات مهمة مثل الزراعة والنقل والطاقة الكهربائية والنفط(٤١).

أوضح بريبِش أن الأسباب السابقة أثرت سلبًا على كفاءة الإنتاج الزراعي والصناعي، مما أدى إلى تراجع الصادرات بشكل حاد في وقت كان من الضروري فيه زيادتها؛ ومن ثم بلغ العجز في ميزان المدفوعات في عام ١٩٥٥م حوالي ١٨٦ مليون دولار أمريكي، كما ارتفع الدين الخارجي إلى ٧٥٧ مليون دولار بنهاية العام نفسه، وأشار بريبِش أن هذا المبلغ ليس مبالغًا فيه كرقم، ولكنه يمثل مشكلة نظرًا لسببين؛ أولهما: أنه على الأرجنتين سداد ٩٠٪ منه تقريبًا بنهاية عام ١٩٥٩م، وثانيهما: الانخفاض الحاد في احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي والذهب مجتمعين إلى حوالي ٤٥٠ مليون دولار، بعدما وصل الأول وحده إلى ١,٦٨٢ مليون دولار في عام ١٩٤٦م(٤٢).

أوصى بريبِش في القسم الثاني من تقريره بعدد من الإجراءات الفورية التي يجب على الحكومة اتخاذها في أسرع وقت لمعالجة الآثار السلبية السابقة، وكان من أهمها تبني سياسة تقشفية شديدة بهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وتخصيص النقد الأجنبي المُحصل من الصادرات لاستيراد الوقود والمواد الخام وقطع الغيار والمعدات اللازمة لقطاعات الزراعة والصناعة والنقل والنفط والطاقة الكهربائية، ووضع قيود على استيراد السلع الأخرى، إلى جانب تحفيز الصادرات عن طريق تحرير سعر صرف البيزو، ودفع أسعارًا تحفيزية للمزارعين لزيادة الإنتاج الزراعي، إضافة إلى إعادة تأهيل قطاعي الزراعة والصناعة، وزيادة استثمارات إنتاج النفط ومشتقاته، وعلاج العجز في الطاقة الكهربائية، وإصلاح خطوط السكك الحديدية ورفع كفاءتها، وقدر بريبِش إجمالي تكلفة الاحتياجات العاجلة لهذه القطاعات على مدار الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٥– ١٩٥٨م) بـ ١,٢ مليار دولار؛ ومن ثم أشار إلى أنه في ظل ضعف الموارد ووسائل التمويل المتاحة، فإنه يجب الاعتماد على القروض من ناحية، وحل مشكلات الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتشجيعها وتوفير الظروف المناسبة لجذبها من ناحية أخرى(٤٣).

اعتمد لوناردي تقرير بريبِش بأكمله كأساس للسياسة الاقتصادية لحكومته، وأعلن ذلك في خطاب إذاعي فور تلقيه التقرير في شكله النهائي(٤٤)، وقامت حكومته على الفور بإصدار سلسلة من المراسيم لإصلاح نظام الصرف وتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وتنفيذ ما جاء من توصيات فيه، كما بدأت في إجراء حصر لأرباح الشركات الأجنبية المطلوب تحويلها

بالدولار الأمريكي – التي وضع بيرون قيودًا على تحويلها إلى الخارج – وقررت تحويل المحتجز منها على دفعات، في حين سمحت بتحويل أي أرباح جديدة حققتها الشركات بعد الثلاثين من يونيو عام ١٩٥٥م بشكل طبيعي ودون أي قيود، وألغت أيضًا القيود الأخرى المفروضة على حركة رأس المال الأجنبي(٤٥). وتزامنًا مع هذه الإجراءات، أكدت حكومة لوناردي للدبلوماسيين الأمريكيين بأنها ستتعامل مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة بشكل جيد وستوفر الظروف المناسبة لعملها(٤٦)، وأنها ستُعيد تنظيم الاقتصاد الأرجنتيني الذي كان قائمًا على الاتفاقيات الثنائية للمقايضة(٤٧) في عهد بيرون، بحيث يكون اقتصادًا حرًا قادرًا على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، كما أشارت لمسئولي وزارة الخارجية الأمريكية أنها ترغب في الحصول على قروض من الولايات المتحدة لتستطيع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية السابقة(٤٨).

من جانبها، لم تكن الإدارة الأمريكية حتى ذلك الوقت قد حسمت قرارها بشأن أي قروض أو مساعدات اقتصادية قد تطلبها حكومة لوناردي(٤٩)، خاصة وأن أحد التقديرات الاستخباراتية الأمريكية خلص آنذاك إلى أن وجود بعض القوميين – كما أطلق عليهم وهم المناهضين للهيمنة الأمريكية – ذات النفوذ القوي في المناصب الرئيسة داخلها قد يشير إلى أنه من غير المرجح أن تسعى إلى توسيع مجالات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، أو أن تتعاون معها في المشكلات الاقتصادية الدولية في ظل الحرب الباردة (١٩٤٧– ١٩٩١م)، أو أن توافق على المشاركة بفعالية في تعزيز التعاون والتضامن بين الدول الأمريكية(٥٠)؛ ومن ثم أشارت الدوائر الاستخباراتية الأمريكية إلى أنه على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومة لوناردي، فإن الآفاق المستقبلية لها غير مشجعة بالنسبة للمصالح الأمريكية(٥١).

كانت الرؤية الاستخباراتية الأمريكية السابقة مبنية على تباين الاتجاهات السياسية داخل حكومة لوناردي؛ إذ تفاقم الخلاف بين أعضائها مع الأسبوع الأول من نوفمبر عام ١٩٥٥م بشأن التباطؤ في تنفيذ إجراءات استبعاد البيرونيين – مؤيدي بيرون وسياساته – وتسريحهم من مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجيش والاتحادات العمالية؛ ومن ثم انقسموا إلى مجموعتين، تشكلت الأولى من الوزراء ذات الاتجاه اليميني القومي الذين دعمهم لوناردي الذي اتبع "سياسة لا غالب ولا مغلوب" – حسب ما أُطلِق عليها حينها – في هذه القضية، بينما تكونت المجموعة الثانية من الوزراء ذات الاتجاه الوسطي الليبرالي الذين أيدوا القضاء على كل

مظاهر البيرونية وآثارها، ودعمهم نائب لونارديي الأدميرال "إسحاق روخاس" Isaac Rojas (١٩٥٥- ١٩٥٨م)[٥٢]. ولم تستمر هذه الأزمة السياسية كثيرًا؛ إذ انتهت بحسم الخلاف لصالح مجموعة الأخير وإجبار لونارديي على تقديم استقالته في الثالث عشر من نوفمبر من العام نفسه[٥٣]، واختيار المجلس العسكري للجنرال أرامبورو ليحل محل لونارديي في منصب الرئيس المؤقت، مع استمرار روخاس في منصب نائب الرئيس، وإعادة تشكيل الحكومة واستبعاد وزراء اليمين القومي[٥٤].

نخلص مما سبق، أن الأزمة الاقتصادية التي توارثتها حكومة لونارديي من سابقتها جعلت المسائل الاقتصادية على رأس أولوياتها؛ ومن ثم كان لزامًا عليها إعادة تقييم السياسة الاقتصادية للأرجنتين وبحث الحلول الفورية لعلاجها، وأدى ذلك بها في نهاية الأمر إلى البدء في تنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية الجذرية التي أوصى بها تقرير بريبِش، ولكن كانت الاحتياجات التمويلية لتنفيذها أكبر من قدراتها آنذاك؛ ومن ثم قررت الاعتماد – كما أوصى بريبِش – على القروض والاستثمارات الخاصة، ولذلك انتهجت حكومة لونارديي سياسة تصالحية تجاه مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بغية الحصول على ما تحتاجه من قروض ومساعدات اقتصادية، ولكن كانت الاتجاهات والتباينات السياسية بين أعضائها مقلقة بالنسبة للإدارة الأمريكية؛ ومن ثم كان ذلك عائقًا أمام موافقتها الفورية على مثل هذه المساعدات، إضافة إلى أن عمر حكومة لونارديي في السلطة – شهر ونصف تقريبًا – لم يمكنها من دراسة الموقف في الأرجنتين لتقرير السياسة الاقتصادية الجديدة التي ستتبعها تجاهها.

ثالثًا- المباحثات الأمريكية الأرجنتينية لتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي لحكومة أرامبورو:

اعتبرت الإدارة الأمريكية أن التطورات الأخيرة في الأرجنتين تخدم مصالحها بشكل كبير، خاصة بعد استبعاد وزراء الجناح اليميني القومي من التشكيل الحكومي؛ ومن ثم نظرت إلى حكومة أرامبورو باعتبارها أكثر قبولًا بالنسبة لها من سابقتها، وخلصت في نهاية الأمر إلى أنها ستكون أكثر استعدادًا للتعاون مع الولايات المتحدة[٥٥]. على الجانب الآخر، فإن حكومة أرامبورو قررت اتباع السياسة الاقتصادية نفسها التي انتهجتها سابقتها؛ إذ أبقت على بريبِش في منصب المستشار الاقتصادي للرئيس، كما قررت قبول تقريره كأساس لخطتها للتعافي الاقتصادي[٥٦]؛ ومن ثم تطلعت إلى الولايات المتحدة للحصول على القروض والمساعدات الاقتصادية[٥٧] التي تنشدها لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية العاجلة التي أوصها بها بريبِش.

دفعت التطورات السابقة مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية إلى التباحث حول موقف الولايات المتحدة إزاء المساعدات الاقتصادية والقروض التي قد تطلبها الأرجنتين خلال الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها وفدًا أمريكيًا بقيادة كل من مساعد وزير الخارجية لشئون الدول الأمريكية "هنري هولاند" Henry Holland (١٩٥٤– ١٩٥٦م)[٥٨] ورئيس بنك التصدير والاستيراد "صموئيل ووه" Samuel Waugh (١٩٥٥– ١٩٦١م)[٥٩] إلى الأرجنتين؛ إذ أشار هولاند إلى أن رد الوفد خلال الزيارة المرتقبة على مسئولي حكومة أرامبورو عندما يطلبون هذه المساعدات سيؤثر مستقبلًا على موقف الأرجنتين تجاه الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية[٦٠].

بناء على ذلك، طلب هولاند من وزير الخارجية الأمريكية "جون دالاس" John Dulles (١٩٥٣– ١٩٥٩م) ووكيله "هربرت هوفر الأبن" .Herbert Hoover Jr (١٩٥٤– ١٩٥٧م)[٦١] تفويضه والوفد الأمريكي بالتحدث إلى المسئولين الأرجنتينيين بشكل يُظهر تعاطف الإدارة الأمريكية واستعدادها لمنح الأرجنتين القروض التي تحتاجها، وأن تستجيب الولايات المتحدة لأي طلبات قد تقدمها الأرجنتين في هذا الجانب بسخاء حتى وإن كانت مفرطة كما توقع؛ حيث اعتقد أن وجود حكومة أرامبورو على رأس السلطة يمثل "فرصة فريدة" – على حد تعبيره – لتعزيز العلاقات القائمة على التعاون والمنفعة بين البلدين. وفي المقابل كان رأي هوفر مغايرًا نوعًا ما؛ إذ رأى أنه ينبغي على الوفد تبني موقفًا متعاطفًا تجاه حكومة أرامبورو دون تقديم أي التزامات مالية وقت الزيارة، واستطرد بأنه: "لا يجب أن نمنح الأرجنتينين شيكًا مفتوحًا فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية". وفي نهاية الأمر، قررت وزارة الخارجية أن يتبنى الوفد موقفًا إيجابيًا تجاه حكومة أرامبورو دون تقديم أي التزامات مالية باستثناء إمكانية الموافقة على منحها قرض مصنع الصلب الأرجنتيني الذي تفاوضت عليه حكومة بيرون قبل الإطاحة بها[٦٢]. وعلى الأرجح، كان الهدف من هذا القرار إثبات موقف الولايات المتحدة الإيجابي تجاه حكومة أرامبورو، وتقديم القرض كبادرة للتعاون.

وصل هولاند وصموئيل ووه والوفد المصاحب لهما – وكان معظمه من رجال الأعمال – إلى الأرجنتين في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٥٥م، وتزامن وصولهما مع إصدار أرامبورو لمرسومين؛ قضى الأول بحل "الحزب البيروني" Partido Peronista[٦٣] والمنظمات التابعة له، ونص الثاني على إلغاء قرار مصادرة صحيفة "لا برينسا" La Prensa وإعادتها إلى

مالكيها[٦٤]. ولاقى القراران، وخاصة الثاني، صدى جيدًا لدى الإدارة والرأي العام الأمريكيين؛ حيث كان هناك اهتمامًا كبيرًا بقضية تلك الصحيفة في الصحافة الأمريكية منذ أن أغلقتها حكومة بيرون بعدما انتقدت سياستها كثيرًا، وصادرت ممتلكاتها وحولتها لصحيفة ناطقة باسم العمال، وكانوا من مؤيدي بيرون وداعميه[٦٥].

على الأرجح، كان اختيار أرامبورو لتوقيت إصدار المرسومين السابقين بمثابة رسالة ضمنية إلى الإدارة الأمريكية، أراد من خلالها التأكيد على صدق أهداف حكومته في القضاء على نفوذ البيرونية وآثارها من ناحية، واستعدادها لحل المشكلات العالقة في العلاقات بين البلدين من ناحية أخرى. وكان ذلك أيضًا تمهيدًا سياسيًا لما سيقدمه المسئولون الأرجنتينيون من طلبات للحصول على مساعدات اقتصادية أمريكية في أثناء مباحثاتهم مع الوفد الأمريكي.

جرت المباحثات بين الوفد الأمريكي من جانب ومسئولي حكومة أرامبورو وبعض رجال الأعمال الأرجنتينيين من جانب آخر، واستمرت لمدة ثلاثة أيام، ركز الوفد الأمريكي خلالها على سبل تسوية مشكلات الشركات الأمريكية الخاصة مثل شركة الطاقة الأمريكية والأجنبية وشركات تعبئة اللحوم، وضرورة تهيئة الظروف المناسبة لعملها، كما شرح صموئيل ووه طبيعة عمل بنك التصدير والاستيراد[٦٦] باعتباره وكالة ائتمان التصدير الرسمية في الولايات المتحدة ومصدر التمويل المتاح آنذاك أمام الحكومات التي تريد الاقتراض لتمويل وارداتها من السلع والمنتجات الأمريكية، وأوضح أن من أهم أهدافه تشجيع الاستثمارات الخاصة[٦٧]، وأن سياسته في هذا الشأن تقتضي فرض بعض القيود على الاستثمارات في مجال النفط؛ حيث أنه لا يقدم قروضًا لها طالما التمويل من جانب الشركات الخاصة – أو رؤوس الأموال الخاصة – متاحًا لها. أما هولاند، فكان مهتمًا بشرح سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بتشجيع المشاريع الخاصة[٦٨]؛ حيث هدفت السياسة الاقتصادية الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي "دوايت أيزنهاور" Dwight Eisenhower (١٩٥٣– ١٩٦١م)[٦٩] إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة الأمريكية في الخارج كبديل عن الإعانات والمنح لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما اعتمدت في تقديم المساعدات الاقتصادية – المتمثلة في القروض – على مؤسسات ووكالات التمويل الأمريكية[٧٠].

على الجانب الآخر، ركز المسئولون الأرجنتينيون على شرح السياسة الاقتصادية لحكومة أرامبورو وتوضيح احتياجاتها العاجلة من القروض والمساعدات الأمريكية المحتملة

دون تقديم رقمًا محددًا لقيمة ما يحتاجونه؛ ومن ثم أشار هولاند إلى استعداد الولايات المتحدة للتعاون في جميع مراحل إعادة بناء الاقتصاد الأرجنتيني من خلال ثلاث مجالات وهي: التجارة والتمويل والمساعدة الفنية، دون تحديد أي التزامات بعينها. أما أرامبورو، فشرح في أثناء مناقشته مع هولاند بشكل خاص إجراءات حكومته للقضاء على نفوذ البيرونية معتبرًا أن سياسة الموقف الثالث التي تبناها بيرون كانت "خيالًا سخيفًا" – على حد تعبيره – كما أكد على موقف حكومته المناهض للشيوعية، وأنها ستتعاون مع الولايات المتحدة والدول الأمريكية الأخرى في هذا الشأن(٧١)، وهو ما أشاد به هولاند، ولكن عندما انتقل أرامبورو إلى مناقشة المساعدات الاقتصادية الأمريكية، رد الأول بأن الولايات المتحدة ستتحرك في هذه المسألة بتأنٍ، وهو ما أبدى الأخير تفهمه له(٧٢).

على ما يبدو، فإن حكومة أرامبورو هدفت من خلال المحادثات السابقة إلى استكشاف موقف الولايات المتحدة بشأن حجم المساعدات التي قد يمكن أن تقدمها إلى الأرجنتين من ناحية، وإثبات موقفها السياسي الداعم للولايات المتحدة والمناهض للشيوعية، وموقفها الاقتصادي الداعم للاستثمارات الأمريكية الخاصة من ناحية أخرى، وهو ما أشار إلى تفهمها لعدم إمكانية الحصول على المساعدات الأمريكية دون إعلان موقفها صراحة من الشيوعية.

على أي حال، انتهت المباحثات بالموافقة على توقيع قرض مصنع الصلب الأرجنتيني بقيمة ٦٠ مليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من محاولة حكومة أرامبورو لزيادة قيمته إلى ١٠٠ مليون دولار، وهو إجمالي ثمن المعدات اللازم استيرادها من الولايات المتحدة لبناء المصنع الذي قدرت تكلفته الإجمالية بـ ٢٥٨ مليون دولار، فإن صموئيل ووه رد بأن ذلك يستلزم إعادة التفاوض مع بنك التصدير والاستيراد على القرض؛ ومن ثم تراجعت الحكومة عن طلبها، وكان ذلك – على الأرجح – بسبب عامل الوقت المهم بالنسبة لها. واتفق الطرفان في نهاية المباحثات على تبادل الزيارات بين الخبراء والفنيين من كلا الجانبين بهدف تحقق الولايات المتحدة من الأرقام المتعلقة بظروف الأرجنتين الاقتصادية، إضافة إلى قيام الأخيرة بشرح برنامج حكومتها لإعادة للإصلاح الاقتصادي بشكل أكثر تفصيلًا، إلى جانب تحديد قيمة القروض التي ترغب في تلقيها(٧٣)، ولكن تم الاستعاضة عن ذلك فيما بعد باكتفاء الولايات المتحدة بالحصول على المعلومات المتعلقة بهذا البرنامج عن طريق سفارتها في الأرجنتين، والاتفاق على أن ترسل

حكومة أرامبورو بعثة اقتصادية إلى واشنطن للتباحث حول نوع وقيمة القروض التي تحتاجها(٧٤).

فور عودة الوفد الأمريكي إلى واشنطن، أشار المسئولون الأمريكيون إلى ضرورة الاتفاق بشكل واضح على طبيعة السياسة الاقتصادية التي ستتبعها الولايات المتحدة تجاه الأرجنتين، وتحديد موقفها مسبقًا بشأن الطلبات التي ستقدمها البعثة الأرجنتينية لتمويل برنامجها للإصلاح الاقتصادي؛ ومن ثم أعاد هولاند التأكيد على أهمية تقديم مساعدات سخية إلى حكومة أرامبورو معتبرًا أن ذلك سيعزز توجهاتها المؤيدة تمامًا لنظام الاستثمارات الخاصة ومبادئ السياسة الاقتصادية الأمريكية – كما وصفها – وسيضمن تخلي الأرجنتين عن سياسة التدخل في الاقتصاد، التي اتبعتها في عهد بيرون، وسيدفعها لتأييد سياسة توسيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة، مما سيشجع دول أمريكا اللاتينية الأخرى على اتباع السياسة نفسها، خاصة وأن الأرجنتين كانت واحدة من أقوى تلك الدول آنذاك. من جانب آخر، تبنى نوفر وجهة النظر نفسها وأوصى بأن يُنظر في طلبات الأرجنتين المتعلقة بأي قروض تحتاجها في ضوء العوامل السياسية والأمنية وإمكاناتها الاقتصادية وليس قدرتها على السداد، انطلاقًا من ضرورة دعم أي حكومة مستعدة بوضوح لمناهضة الشيوعية. وفي النهاية، اتفقت وزارة الخارجية مع رأي هولاند ونوفر، وقررت دعم أي طلبات تمويلية ستقدمها البعثة الأرجنتينية(٧٥).

بناء على ما سبق، أعد هولاند مذكرة، أوضح فيها وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية، وتم إرسالها في السابع والعشرين من يناير عام ١٩٥٦م إلى مسئولي وزارة التجارة بهدف حثهم وممثلي الوكالات الاقتصادية الأمريكية الأخرى التي ستشارك في محادثات البعثة الأرجنتينية، على تبني موقف إيجابي فيما يتعلق باعتماد ما تحتاجه الأرجنتين من قروض، مشيرًا إلى أن ذلك سيسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية ككل، وليس الأرجنتين فقط، وأنه حال رفض تقديمها، فإن ذلك قد يتسبب في انهيار حكومة أرامبورو وصعود حكومة أخرى معادية للولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية(٧٦).

في الوقت نفسه، طلبت وزارة الخارجية من "المجلس الاستشاري الوطني" National Advisory Council (NAC) دراسة طلبات القروض المتوقع تقديمها من الأرجنتين – والبرازيل وتشيلي أيضًا – ومن ثم شكل المجلس مجموعة عمل برئاسة ممثل عن وزارة الخزانة الأمريكية لدراسة هذه المسألة. وعلى الرغم من استصواب هذه المجموعة للإجراءات الاقتصادية

الفورية التي اقترحها بريبِش لعلاج الأزمة الاقتصادية، فإنها رأت أن الرقم الذي حدده كتكلفة للاحتياجات التمويلية العاجلة – وهو ١,٢ مليار دولار – ليس له أساس اقتصادي معروف، وأن الرقم الفعلي يعتمد على برامج الحكومة وخططها الاقتصادية التي ستنفذها، وهو ما أشارت إلى أنها ليست على علم به؛ ومن ثم أوصت بأن تعتمد الموافقة على أي قروض ستقدمها الولايات المتحدة إلى الأرجنتين على المعايير الاقتصادية، وليس الاعتبارات السياسية(٧٧).

على الجانب الأرجنتيني، قدّم بريبِش في يناير عام ١٩٥٦م إلى الحكومة تقريرين مكملين لتقريره الأول؛ تناول في الأول الإجراءات الواجب عليها اتخاذها لعلاج التضخم وتعديل سعر الصرف ليتناسب مع ارتفاع الأسعار، وشرح في التقرير المكمل الثاني تفاصيل برنامج الإصلاح الاقتصادي الواجب تنفيذه، وخلص فيه إلى ضرورة زيادة الإنتاج بنسبة ١٠٪ في غضون عام، و٢٠٪ في غضون عامين أو ثلاثة، وأوضح إجراءات تنفيذه، وكان من أهمها: توسيع صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية، وتحفيز صادرات المنتجات الصناعية والتعدينية، كما أشار إلى ضرورة تخفيف تدخل الدولة في تحديد أسعار المنتجات وسعر الصرف ومنافسة القطاع الخاص – أي التحرك باتجاه الاقتصاد الرأسمالي الحر – كما أكد أهمية تجديد السكك الحديدية بالكامل وعلاج أزمات الوقود والطاقة الكهربائية عن طريق الاعتماد على القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية الخاصة التي أشار إلى أن إصلاح سعر الصرف سيسهم في جذبها. ومن جانبها، اعتمدت حكومة أرامبورو التقريرين، ووافقت على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح(٧٨)؛ ومن ثم كانت هذه الإجراءات بمثابة علاج لأوجه القصور التي تطرقت إليها دراسة مجموعة عمل المجلس الاستشاري الوطني السابقة.

على الرغم من اعتماد الحكومة الرسمي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ستتبعه، فإنها لم تبلغ السفارة الأمريكية حتى فبراير عام ١٩٥٦م بقيمة القروض التي تحتاجها. وأرجع نوفر ذلك إلى عدد من الأسباب، كان من أهمها: قلقها من احتمالية رفض الولايات المتحدة لطلباتها، واستكشافها لإمكانية الحصول على القروض والمساعدات من مصادر أخرى داخل أوروبا(٧٩)، إضافة إلى حذرها من المعارضة الداخلية حال إعلانها صراحة بأنها تسعى إلى الحصول على قروض أمريكية. وبناء على ذلك توقع نوفر أن حكومة أرامبورو قد تؤجل موعد زيارة البعثة الاقتصادية إلى واشنطن حتى تحصل على بعض المؤشرات على قبول طلباتها التمويلية؛ ومن ثم حث الإدارة الأمريكية على طمأنتها بشأن هذه المسألة(٨٠).

يُمكن إرجاع أسباب تأخر الأرجنتين في إرسال بعثتها الاقتصادية إلى واشنطن أيضًا إلى رغبة حكومة أرامبورو الانتهاء أولًا من تنفيذ الإجراءات الدستورية والتشريعية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وطمأنة أصحاب رؤوس الأموال الخاصة الأمريكية من جانب، وإحكام سيطرتها على الأوضاع السياسية المضطربة نتيجة مطالبات العمال بزيادة الأجور واعتراضهم على سياسة الحكومة المناهضة للبيرونية من جانب ثان. وفيما يتعلق بالجانب الأول، فقد استكملت إجراءاتها المتعلقة بتهيئة المؤسسات الحكومية لتنفيذ سياستها الاقتصادية؛ حيث صدر أهم قراراتها المتعلقة بهذه المسألة في مايو عام ١٩٥٦م، وقضى بإلغاء دستور عام ١٩٤٩م الذي أصدرته حكومة بيرون، والعودة للعمل وفقًا لدستور عام ١٨٥٣م مع إجراء بعض التعديلات اللازمة عليه لاحقًا ليتناسب مع الظروف الجديدة آنذاك؛ إذ أعطى الأول الدولة الحق في مصادرة الشركات والمصالح الأجنبية؛ ومن ثم تمثلت أهمية هذا القرار من الناحية الاقتصادية في أثره المتعلق بالقضاء على تخوفات أصحاب الاستثمارات الخاصة الأجنبية بشأن بتوسيع استثماراتهم. أما فيما يتعلق بالجانب الثاني، فإن حكومة أرامبورو استطاعت احتواء العمال إلى حد كبير عن طريق إصدارها لقانون تنظيم الأجور الذي وازنت فيه بين الاستجابة لطلبات العمال بزيادة الأجور والحاجة إلى السيطرة على التضخم ورفع معدل الإنتاج، علاوة على نجاحها في إحكام سيطرتها السياسية على الأوضاع الداخلية وجعلها أكثر استقرارًا[٨١].

في الوقت نفسه، اعتمدت حكومة أرامبورو على السفير الأرجنتيني في واشنطن " أدولفو فيكي" Adolfo Vicchi (١٩٥٥– ١٩٥٧م)[٨٢] لاطلاع الإدارة الأمريكية على آثار التطورات السابقة على المستويين الاقتصادي والسياسي، وتوضيح وجهة النظر الأرجنتينية فيما يتعلق ببعض القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة، وكان من الممكن أن تؤثر سلبًا على عمل الشركات الأمريكية، مثل قرار مراقبة الأسعار الذي أوضح فيكي أنه كان قرارًا مؤقتًا وسيتم إلغاؤه، وقرار إدراج بعض الشركات الأمريكية على قائمة الشركات المحظور التعامل معها واللازم مراجعة عملياتها للاشتباه في قيامها بمعاملات تجارية مشبوهة في عهد بيرون، الذي أشار فيكي أيضًا بشأنه إلى أن حكومته تداركت الأمر وأزالت الشركات الأمريكية من القائمة المذكورة. على الجانب الآخر، أكد هولاند في حديثه مع الأخير أهمية توفير الأرجنتين للظروف المناسبة لعمل الاستثمارات الخاصة حتى تضمن زيادتها وتوسعها[٨٣].

على أي حال، وصلت البعثة الاقتصادية الأرجنتينية إلى واشنطن في الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٥٦م، وكانت برئاسة رئيس البنك المركزي الأرجنتيني " كارلوس بينيجاس" Carlos Benegas (١٩٥٦- ١٩٥٨م)[٨٤]، وعقدت عديد من الاجتماعات والمناقشات على مدار ما يُقارب ثلاثة أشهر مع عدد من مسئولي وزارات الخارجية والزراعة والخزانة الأمريكية، وممثلي بنك التصدير والاستيراد والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إضافة إلى ممثلي بعض البنوك التجارية الخاصة في نيويورك[٨٥]. وتفاوضت البعثة مع الوزارات ووكالات التمويل الأمريكية للحصول على قروض بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٥٠٠ مليون دولار، بهدف تمويل مشروعاتها لتجديد السكك الحديدية وتطويرها، وتوسيع مرافق الطاقة الكهربائية وزيادة قدرتها، إضافة إلى شراء بعض المعدات اللازمة للقطاعين الزراعي والصناعي، كما قدرت البعثة إجمالي قيمة القروض التي تحتاجها بشكل عاجل بـ ٢٦٢ مليون دولار[٨٦]، وهو ما كان يمثل ٥٣٪ تقريبًا من إجمالي القروض التي استهدفت الأرجنتين الحصول عليها لتمويل القطاعات ذات الأولوية في برنامجها للإصلاح الاقتصادي.

تعثرت المباحثات بين البعثة والوزارات والوكالات الأمريكية في كثير من الأحيان؛ نتيجة الاختلاف بين الجانبين حول الإجراءات التي كانت الحكومة الأرجنتينية تخطط لاتخاذها بهدف توسيع مرافق الطاقة الكهربائية لديها؛ إذ قررت الاستحواذ على "شركة الكهرباء الأرجنتينية" Compañía Argentina de Electricidad (CADE) ذات الملكية البلجيكية، و"شركة الكهرباء الإيطالية الأرجنتينية" Compañía Italo-Argentina de Electricidad (Italo)[٨٧] ذات الملكية السويسرية والإيطالية، واللتين مثلتا، إلى جانب شركة الطاقة الأمريكية والأجنبية، الشركات الأجنبية الثلاث العاملة في مجال الطاقة الكهربائية في الأرجنتين. وعلى الرغم من أن الخطط السابقة لم تشمل الاستحواذ على أي أصول تملكها الشركة الأمريكية، فإن المسئولين الأمريكيين اعترضوا عليها، بخاصة ما تعلق منها بشركة الكهرباء الأرجنتينية؛ نظرًا لأن البعثة حاولت التفاوض على قروض بضمان أصولها التي سيتم الاستحواذ عليها، وبرروا ذلك بأن رد فعل المستثمرين الأمريكيين والأجانب سيكون سلبيًا، وأن ذلك سيجعلهم مترددين بشأن أي قرارات متعلقة بضخ أي استثمارات جديدة في الأرجنتين طالما مستقبل عملها مهدد وغير واضح. وعلى الرغم من إشارة بينيجاس إلى أن الحكومة الأرجنتينية ستستحوذ على أصول الشركتين عن طريق الشراء وليس المصادرة، وأنها ستعامل المستثمرين في الشركتين بشكل

منصف، وستقدم الضمانات كافة لأي مستثمرين جدد بأن سيتم معاملتهم بشكل عادل، فإن هولاند لم يتفق معه وأشار إلى أن أي مستثمر يكون هدفه الربح في المستقبل وليس فقط ضمان أمواله(٨٨).

شرح هولاند لبينيجاس سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بدعم الاستثمارات الخاصة في الخارج باعتبارها أداة التنمية الاقتصادية، وحاول الضغط عليه لإثناء حكومة أرامبورو عن مصادرة شركة الكهرباء الأرجنتينية، واقترح عليه حلًا بديلًا مفاده أن يقوم مجموعة من رجال الأعمال الأرجنتينيين بجمع مبلغ كبير بالبيزو يغطي توسعات الشركة المخطط لها، ثم يتم تأسيس شركة جديدة ذات رأس مال مختلط، أي تضم رؤوس الأموال الأرجنتينية إضافة إلى استثمارات مالكي شركة الكهرباء الأرجنتينية الأساسيين، وأن ينحصر دور الحكومة في تمويل أي عجز محتمل في رأس مال تلك الشركة، ولكن رفضت حكومة أرامبورو هذا الحل وأصرت على تنفيذ خطتها، ودافع بينيجاس عن قرارها عن؛ حيث أوضح للمسئولين الأمريكيين أنه كان نتيجة لسمعة الشركة السيئة للغاية بين الأرجنتينيين بسبب ممارساتها الاحتيالية في الماضي، إضافة إلى ضغط الرأي العام على الحكومة ليتم تصفية استثماراتها بشكل نهائي. وعلى الرغم من إشارة بينيجاس إلى أن وضع شركة الطاقة الأمريكية والأجنبية مختلفًا تمامًا، وأن الرأي العام الأرجنتيني متعاطف معها، وتأكيده في الوقت نفسه على أن الحكومة تخطط لإعادة أصولها التي صادرها بيرون وحل مشكلاتها بشكل منصف، إضافة إلى توفير الظروف المناسبة لعملها والشركات الأمريكية الأخرى؛ فإن وكالات التمويل الأمريكية رفضت في النهاية الموافقة على أي قروض لتمويل قطاع الطاقة الكهربائية بحجة أنها لا تستطيع تمويل أي قطاعات، يكون متاحًا لها تمويلًا من جانب الاستثمارات الخاصة(٨٩)، وكان ذلك بطبيعة الحال جزءًا من السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة في عهد أيزنهاور.

من جانب آخر، كان مسئولو وزارة الخزانة الأمريكية وممثلو بنك التصدير والاستيراد والبنوك التجارية الأمريكية غير مبالين بالاعتبارات السياسية التي دافع عنها مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية كأساس للموافقة على احتياجات الأرجنتين التمويلية، ومهتمين فقط بالاعتبارات الاقتصادية؛ إذ اعتمدوا بشكل أساسي في تقرير موقفهم بشأن اعتماد أي قروض لصالح الأرجنتين على مدى قدرتها على سداد الديون بالدولار الأمريكي؛ ومن ثم رفضوا اعتماد ما طلبته البعثة الأرجنتينية من قروض؛ حيث أوضح صموئيل ووه أن بنك التصدير والاستيراد

متشكك في قدرة الأرجنتين على تحمل أي قروض جديدة بالدولار الأمريكي في ظل التزاماتها المتعلقة بالقروض السابقة – أي قرض مصنع الصلب الأرجنتيني البالغ ٦٠ مليون دولار، إضافة إلى ٧٦ مليون دولار تقريبًا باقي مستحقات القرض الذي حصلت عليه حكومة بيرون – خاصة وأن معظم أرباحها من النقد الأجنبي تأتي بالجنيه الإسترليني وليس الدولار[٩٠]؛ حيث كانت بريطانيا السوق الرئيس للصادرات الأرجنتينية[٩١]. وعلى الرغم من أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير كان بإمكانه إقراض الأرجنتين بالجنيه الإسترليني، فإنه رفض الموافقة على أي قروض قبل أن يشكل بعثة لزيارة الأرجنتين[٩٢] وتقييم أوضاعها الاقتصادية وإمكاناتها الاقتصادية، وكان ذلك سيستغرق من ستة أشهر إلى عام حتى يتخذ البنك قرارًا، وهو ما أشارت البعثة أنه ليس في صالح برنامج الإصلاح الاقتصادي[٩٣].

بناء على ما سبق، تدخل هولاند مجددًا محاولًا إقناع دالاس باتخاذ موقف أكثر قوة لإقناع وكالات التمويل الأمريكية بالموافقة على القروض التي تحتاجها الأرجنتين طالما أنها ستتبع سياسة الولايات المتحدة الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة، وعندما سأله الأخير عن النتيجة حال عدم حصولها عما تريد، أجابه بأن حكومة أرامبورو سوف تسقط وستحل محلها حكومة أخرى معادية للولايات المتحدة، كما أشار هولاند في مذكرة أخرى موجهة إلى دالاس إلى أن رفض مساعدة الأرجنتين سيدفعها إلى التقارب مع الاتحاد السوفيتي بغية الحصول على المساعدات المالية، خاصة وأنه السوفييت هدفوا آنذاك إلى توسيع علاقاتهم الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية[٩٤]، وقد أيد التقدير الاستخباراتي الصادر في يوليو عام ١٩٥٦م وجهة نظر هولاند؛ حيث أشار إلى أن الاحتياجات الاقتصادية للأرجنتين قد تجعل استجابتها لهذه الحملة أسهل[٩٥]. ومن جانب آخر، حاول هولاند إقناع مسئولي وزارة الخزانة وممثلي بنك التصدير والاستيراد بضرورة تقديم بعض الدعم إلى الأرجنتين عن طريق الموافقة على منحها جزءًا من القروض التي تريدها، وحدده بـ ٢٠٠ مليون دولار، على أن يكون ذلك مشروطًا بحل مشكلات شركة الطاقة الأمريكية والأجنبية وشركات تعبئة اللحوم، والالتزام أيضًا بتهيئة الظروف المناسبة لعمل الاستثمارات الأمريكية الخاصة بشكل عام[٩٦].

في الوقت نفسه، حاول هولاند في أثناء نقاشه مع بينيجاس شرح أهمية حل مشكلات الشركات الأمريكية من أجل الحصول على دعم الولايات المتحدة، بل أن هولاند قال له نصًا: "سيكون من المهم للغاية أن تتمكن الشركات الأمريكية التي تعاني من مشكلات في الأرجنتين...

من إبلاغ الحكومة الأمريكية بأنها راضية"[٩٧]، كما أخبر ممثلو بنك التصدير والاستيراد أيضًا بينيجاس صراحة بأن حل مشكلات الشركات الأمريكية، وعلى رأسها الطاقة الأمريكية والأجنبية وشركات تعبئة اللحوم، شرطًا مسبقًا لموافقة البنك على أي قروض، وهو الأمر نفسه الذي أوضحه هولاند بشكل ضمني للسفير فيكي. واستجابة إلى هذه الضغوط، صرح المسئولون الأرجنتينيون بأن الحكومة ستدرس على الفور الإجراءات اللازمة للوصول إلى تسوية مناسبة مع تلك الشركات، وهو الأمر نفسه الذي أشار إليه بينيجاس كالتزام على حكومته[٩٨]، وهو ما عكس نجاح المسئولين الأمريكيين في الضغط على حكومة أرامبورو، باستخدام أدوات الدعم الاقتصادي، لإجبارهم على الالتزام بتسوية مشكلات الشركات الأمريكية الخاصة بالشكل الذي يجعل المسئولين التنفيذين والمستثمرين في هذه الشركات راضين.

في النهاية، أثمرت جهود هولاند، بدعمٍ من كبار مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية وعلى رأسهم دالاس، في الضغط على بنك التصدير والاستيراد للموافقة على اعتماد خط ائتمان بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمساعدة الحكومة الأرجنتينية على شراء المعدات الأمريكية اللازمة لتطوير السكك الحديدية وقطاعي الزراعة والصناعة، مع تخصيص جزءًا منه بقيمة ١٥ مليون دولار للقطاع الخاص – أي أن الحكومة كان لها حق سحب ٨٥٪ فقط من قيمة خط الائتمان، بينما كان للقطاع الخاص الحق في سحب النسبة المتبقية – وقد وافق المجلس الاستشاري الوطني على طلب بنك التصدير والاستيراد لاعتماد الائتمان السابق في السادس من سبتمبر عام ١٩٥٦م، على أن يرسل البنك بعثة فنية إلى الأرجنتين لتحديد أوجه تخصص قروضه بشكل دقيق[٩٩]؛ ومن ثم أعلن البنك رسميًا موافقته على اعتماده خط الائتمان الأرجنتيني في السابع عشر من الشهر نفسه موضحًا بأنه سيتم سداد القروض التي ستسحب منه لصالح القطاع العام على مدى ثمانية عشر عامًا بمعدل فائدة ٥٪ سنويًا[١٠٠].

بعد ذلك بثلاثة أيام تقريبًا، أصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير بيانًا، أعلن فيه انضمام الأرجنتين رسميًا إلى عضويته وعضوية "صندوق النقد الدولي" International Monetary Fund (IMF)؛ حيث كان الانضمام إلى المؤسستين أحد الموضوعات التي تفاوضت بشأنها البعثة الاقتصادية الأرجنتينية[١٠١]. وعلى الأرجح، فإن تزامن الإعلان عن انضمام الأرجنتين إلى عضويتهما مع إعلان بنك التصدير والاستيراد عن خط الائتمان السابق، يُشير إلى أنه

كان هناك ارتباطًا بين الموافقة على العضوية واعتماد خط الائتمان؛ لأن العضوية كانت تعني أيضًا إمكانية حصول الأرجنتين فيما بعد على قروض من الجانبين.

على الجانب الآخر، انتقد بينيجاس قيمة مبلغ خط الائتمان زاعمًا أن أحدث التقديرات الاقتصادية الرسمية للأرجنتين قدرت الحد الأدنى لمتطلبات تطوير السكك الحديدية بـ ١١٢ مليون دولار؛ ومن ثم حث مسئولي بنك التصدير والاستيراد على زيادة قيمة خط الائتمان إلى ١٢٥ أو ١٣٠ مليون دولار، بحيث يكون شاملًا المبلغ المخصص للقطاع الخاص. في الوقت نفسه، وجهت الحكومة الأرجنتينية فيكي لمقابلة دالاس لتسجيل عدم رضاها عن قيمة خط الائتمان ومطالبته بزيادته وجعل كامل قيمته مخصصة للقطاع العام، ولكن على الرغم من أن الأخير أبدى تفهمًا لظروف حكومة أرامبورو وتعاطفًا معها، فإنه أوضح لفيكي أن قيمة خط الائتمان تُعد انجازًا في ظل قدرة الأرجنتين على السداد بالدولار الأمريكي، كما أشار إلى صعوبة زيادة المبلغ، ولكنه وعد في الوقت نفسه بأنه سيتشاور مع مسئولي بنك التصدير والاستيراد حتى يتم تخصيص المبلغ بالكامل للقطاع العام[١٠٢]، ولكن لم يتغير شيء في النهاية؛ حيث بقيت قيمة خط الائتمان وشروطه كما هي[١٠٣].

على أي حال، أرسل بنك التصدير والاستيراد بعثة من خبرائه إلى الأرجنتين في شهر أكتوبر عام ١٩٥٦م، وقامت بتقييم أوضاع الاقتصاد الأرجنتيني والمشروعات المحتملة التي يمكن توجيه قروض خط ائتمان البنك لتمويلها، وحددت أيضًا المشتريات الطارئة طبقًا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وبالتشاور مع المسئولين الاقتصاديين في حكومة أرامبورو؛ ومن ثم وقعت الأخيرة اتفاقية مع البنك في مارس ١٩٥٧م، ثم عدلتها في يوليو من العام نفسه، لسحب نسبتها من خط الائتمان، وكانت في شكل قرض بقيمة ٨٥ مليون دولار يتم سحبه على دفعات، أما القطاع الخاص فبدأ في سحب قروض بالقيمة المخصصة له من خط الائتمان على دفعات أيضًا بداية من ديسمبر من العام نفسه[١٠٤].

نخلص مما سبق، أن قيمة القروض التي وافق عليها بنك التصدير والاستيراد في نهاية مباحثاته مع البعثة الاقتصادية الأرجنتينية مثلت فقط حوالي ٢٠٪ من إجمالي القروض التي هدفت الأخيرة إلى الحصول عليها، كما مثلت ما يزيد قليلًا عن ٣٨٪ من الحد الأدنى الذي حددته لاحتياجات الأرجنتين التمويلية في البداية، وهو ما دفع حكومة أرامبورو للاعتراض؛ لأن المبلغ في النهاية كان لا يتوافق مع أهداف برنامجها للإصلاح الاقتصادي واحتياجاته التمويلية

العاجلة. في الوقت نفسه، كان القرار الأمريكي في واقع الأمر متوافقًا مع سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية الهادفة إلى دعم الاستثمارات الخاصة بالخارج؛ ولذلك لم تستطع وزارة الخارجية الأمريكية الدفاع عن موقفها السياسي بشكل قوي أمام المؤسسات والوكالات الاقتصادية الأمريكية التي كانت تتحرك في النهاية تبعًا لاعتبارات اقتصادية برجماتية بحتة؛ ومن ثم تمثل الحل الأمثل للملائمة بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية في الموافقة على قرض بقيمة متوسطة نوعًا ما حتى لا تخاطر الولايات المتحدة بعلاقتها التي تحسنت مع الأرجنتين مؤخرًا، ولكي يكون لديها فيما بعد وسائل لممارسة مزيد من الضغط على الحكومة الأرجنتينية لتنفيذ التزامها بتسوية مشكلات الشركات الأمريكية بشكل مرضي للمستثمرين الأمريكيين.

رابعًا: الموقف الأمريكي إزاء محاولات حكومة أرامبورو للحصول على قروض جديدة:

على الرغم من نجاح الأرجنتين خلال عام ١٩٥٦م في تحسين وسائل النقل نوعًا ما وزيادة إنتاجها الزراعي والصناعي، وتثبيت قيمة صادراتها أو زيادتها بشكل طفيف؛ حيث ارتفعت من حوالي ٩٢٩ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٥٥م، إلى حوالي ٩٤٤ مليون دولار في العام التالي، ثم إلى ما يُقارب ٩٧٥ مليون دولار في عام ١٩٥٧م، فإن ذلك لم يقابله استقرارًا في معدلات التبادل التجاري التي انخفضت بنسبة ١١٪ تقريبًا في عام ١٩٥٦م مقارنة بالعام السابق؛ نتيجة ارتفاع أسعار واردات النفط إضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية آنذاك لبعض المنتجات الزراعية؛ ومن ثم ارتفع عجز ميزان الدفوعات بنهاية عام ١٩٥٦م إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار – بلغ حوالي ١٨٦ مليون دولار في عام ١٩٥٥م – واستمرت زيادة نسبة العجز خلال العام التالي. من جانب آخر، مثل هذا العجز ضغطًا على احتياطي البنك المركزي الأرجنتيني من النقد الأجنبي والذهب؛ ومن ثم انخفض بنحو ١٠٠ مليون دولار، كما بلغ العجز في ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي ١٧٧ مليون دولار تقريبًا بنهاية عام ١٩٥٦م[١٠٥]. وأدى كل ذلك إلى تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية خلال عام ١٩٥٧م.

في مواجهة الأزمة السابقة، تطلعت حكومة أرامبورو إلى الولايات المتحدة مجددًا لطلب قروض جديدة، ولكنها لم تتواصل هذه المرة مع وكالات التمويل الأمريكية، بل تواصلت مباشرة مع أيزنهاور؛ إذ أرسل أرامبورو رئيس تحرير صحيفة لا برينسا "د. ألبرتو جينزا باز" Dr. Alberto Gainza Paz (١٩٥٦– ١٩٧٧م)[١٠٦] إلى واشنطن – نظرًا للانطباع الجيد لدى

الإدارة الأمريكية بشأن موقف حكومته تجاه الصحيفة – حتى يطلب من أيزنهاور التدخل بشكل شخصي لتسهيل حصول الأرجنتين على ما تحتاجه من قروض لعلاج أزمتها الاقتصادية المتفاقمة؛ ومن ثم اجتمع الأخير معه في العاشر من أبريل عام ١٩٥٧م، وبدأ جينزا باز حديثه بتأكيده التوافق فيما بين أرامبورو ونائبه روخاس بشأن التنازل عن سلطتهما إلى حكومة دستورية منتخبة، وأن حكومتهما تخطط لإجراء الانتخابات الرئاسية في فبراير عام ١٩٥٨م؛ بحيث يتولى المرشح الفائز السلطة في الأول من مايو من العام نفسه، ثم أشار إلى رغبتهما في أن تواصل الولايات المتحدة مساعدة الأرجنتين في استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق منه بتطوير قطاع النقل، إضافة إلى توفير بعض الاحتياجات العاجلة من المعدات اللازمة لقطاعي الزراعة والصناعة. من جانبه، شرح أيزنهاور سياسة إدارته الاقتصادية الداعمة للاستثمارات الخاصة والمشاريع الحرة باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية؛ ومن ثم أشار إلى ضرورة عمل الأرجنتين على تهيئة الظروف المناسبة لرؤوس الأموال الأمريكية الخاصة حتى تستفيد من إمكاناتها الهائلة – كما وصفها – في توفير التمويلات اللازمة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي(١٠٧).

أشار "روي روبوتوم" Roy Rubottom (١٩٥٧– ١٩٦٠م)(١٠٨)، الذي حل محل هولاند في منصب مساعد وزير الخارجية لشئون الدول الأمريكية – وكان حاضرًا في الاجتماع – إلى مشكلة شركة الطاقة الأمريكية والأجنبية وتأخر الحكومة الأرجنتينية في حلها طبقًا لالتزاماتها عند التفاوض على اعتماد خط ائتمان بنك التصدير والاستيراد، موضحًا أن المسئولين التنفيذيين في الشركة ينون استثمار أي تعويضات سيحصلون عليها في الأرجنتين من أجل بناء محطات كهربائية جديدة حال توفير الظروف المناسبة لذلك وتسوية مشكلة الشركة بشكل منصف. ولقد أبدى جينزا باز تفهمه لمشكلات الشركات الأمريكية في رده على كل من أيزنهاور وروبوتوم، وانتقد أيضًا تأخر الحكومة الأرجنتينية في معالجة تلك المسألة مشيرًا إلى أنه أبلغ أرامبورو وروخاس بوجهة نظر بشأنها، ولكن أشار في النهاية إلى أن الأرجنتين قد تضطر إلى استنفاذ احتياطي النقد الأجنبي والذهب لديها بحلول نهاية عام ١٩٥٧م، وأنها في أشد الحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة في توفير التمويلات التي تحتاجها؛ ومن ثم وعد أيزنهاور نهاية الاجتماع بأن إدارته "ستنظر بعناية في طلب الرئيس أرامبورو للمساعدة المالية"(١٠٩).

تولي فيكي في اجتماعه مع روبوتوم بعد ذلك مسئولية الرد على انتقاد الإدارة الأمريكية لتأخر حكومة أرامبورو في تنفيذ ما وعودها بتسوية مشكلات الشركات الأمريكية؛ إذ بينما أشار إلى أن حكومته تعمل بالفعل على تسوية مشكلة التعويضات الخاصة بشركة الطاقة الأمريكية والأجنبية، فإنه أوضح أن طلباتها للحصول على امتيازات جديدة للتوسع داخل العاصمة الأرجنتينية يُعد مسألة سياسية حساسة في ظل الأوضاع الداخلية الأرجنتينية المضطربة ومعارضة الرأي العام لأي قرارات من هذا النوع، وأن حكومة أرامبورو لا تستطيع اتخاذ مثل هذا القرار في ضوء أنها حكومة مؤقتة غير منتخبة، وأن عليها الانتظار حتى تبحثه الحكومة المنتخبة فيما بعد. وانتقل فيكي بعد ذلك إلى استعراض جهود حكومته في التواصل مع شركات تعبئة اللحوم للاتفاق على تسوية مرضية معها، إضافة إلى إجراءاتها الحكومة لحل مشكلات بعض الشركات الأمريكية وتسهيل عملها في الأرجنتين، مثل التي كانت مدرجة على قائمة الشركات المحظور التعامل معها، ثم انتقد تعمد بنك التصدير والاستيراد حجز جزء من قرض خط الائتمان – كانت قيمته ٤٤ مليون دولار – الذي تم اعتماده حتى يتم تسوية مشكلة الطاقة الأمريكية والأجنبية، مشيرًا إلى أن الأرجنتين تحتاج بشدة إلى المساعدة، وأنه يجب عدم النظر إلى المسألة في ضوء المعايير الاقتصادية الصارمة، بل في ضوء المصلحة السياسية للبلدين وتفهم الوضع السياسي الداخلي في الأرجنتين الذي يحول دون اتخاذ الحكومة خطوات سريعة بشأن مشكلات الشركات الأمريكية(١١٠).

استجابة لمناشدات الأرجنتين وتنفيذًا لوعد أيزنهاور بشأنها، راجع مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه الأرجنتين لتقرير ما إذا كانت الإدارة الأمريكية ستواصل الالتزام الصارم بها أم أنها ستعدلها، وخلصوا في نهاية الأمر إلى ضرورة الالتزام بتلك السياسة القاضية بعدم تقديم أي تنازلات قبل اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن مطالبات الشركات الأمريكية، انطلاقًا من النجاح الذي حققته خلال الفترة السابقة في الضغط على حكومة أرامبورو لبحث مشكلات الشركات والاستثمارات الأمريكية ومحاولة حلها، وأنها لا تُشكل خطرًا على فرص فوز أصحاب البرامج الانتخابية المؤيدة لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية موسعة مع الولايات المتحدة، ولكن أشاروا في الوقت نفسه إلى أن الاستمرار في رفض السماح للأرجنتين بسحب الرصيد المتبقي من قرض خط ائتمان بنك التصدير والاستيراد قد يضر بالعلاقات بين البلدين؛ حيث سيُنظر إليه باعتباره تراجع من جانب الإدارة الأمريكية عن

التزاماتها ونوع غير مبرر من الضغوط على الأرجنتين في الوقت نفسه، وهو ما قد ينتج عنه توجيه كثير من الانتقادات لأي اتجاهات سياسية مؤيدة للولايات المتحدة داخلها؛ ومن ثم أوصوا بالمضي قدمًا في صرف ما تحتاجه الأرجنتين من خط الائتمان انطلاقًا من أن حاجتها المستمرة لمساعدة الولايات المتحدة ستوفر للإدارة الأمريكية وسائل ضغط بديلة لتنفيذ أهداف سياستها الاقتصادية(١١١).

بناء على ما سبق، بعث أيزنهاور رسالة إلى أرامبورو في السابع عشر من أبريل عام ١٩٥٧م، أكد فيها على أهمية تبادل وجهات النظر بين البلدين وتعزيز التعاون فيما بينهما في المجالات كافة، ولكنه أشار بشكل مقتضب إلى المساعدات التي طلبها الأخير قائلًا: "إن واشنطن ستواصل إيلاء أكبر قدر من الاهتمام للمشكلات ذات الاهتمام المشترك". وفي المقابل، تولى السفير الأمريكي الجديد في الأرجنتين "ويلارد بيولاك" Willard Beaulac (١٩٥٦-١٩٦٠م)(١١٢) – الذي حمل رسالة أيزنهاور – توضيح بعض الاعتبارات المتعلقة بمشكلات الشركات الأمريكية؛ إذ أشار إلى أن الحكومة الأمريكية كانت تتوقع أن تتعاون نظيرتها الأرجنتينية معها بشكل أكبر لتسوية مشكلات الشركات الأمريكية دون التفاوض على قرض جديد محتمل؛ ومن ثم أشار أرامبورو إلى أن جهود حكومته تسير على قدم وثاق لتسوية مشكلة التعويضات الخاصة بأرباح شركات تعبئة اللحوم، وأنها تفحص من أجل ذلك الحسابات الخاصة بها على مدار العشر سنوات الماضية(١١٣).

أما فيما يتعلق بشركة الطاقة الأمريكية والأجنبية، فإن أرامبورو أوضح أن حكومته عرضت على إدارة الشركة تشكيل لجنة مشتركة لحصر ممتلكاتها المصادرة وتقييم قيمة التعويضات اللازمة عنها، على أن يكون ذلك بالتوازي مع استمرار نظر المسألة من جانب المحاكم الأرجنتينية، ولكن الشركة رفضت وأصرت على حل المسألة دون الرجوع للمحاكم، واعتبر أرامبورو أن موافقة حكومته على تسوية المشكلة بهذا بالطريقة التي تريدها الشركة ستتسبب في مشكلة سياسية حقيقية تهدد بقاء حكومته وإجراءاتها المتعلقة بالانتخابات الرئاسية؛ ومن ثم فهم بيولاك أنه لن يتم تسوية مشكلة الشركة حتى يتم انتخاب الحكومة الجديدة، وسأل أرامبورو عما إذا كان ما فهمه صحيحًا، ولكن رفض الأخير تأكيد ذلك صراحة واكتفى بالإشارة إلى أنه سيدعو حكومته لاجتماع لتحديد موقفها إزاء تلك المسألة(١١٤). وفي النهاية، بقيت مشكلة الشركة دون حل حتى عام ١٩٥٩م(١١٥)، أي أن حكومة أرامبورو لم تستطع حلها طوال

عهدها، مما يُشير إلى أنها على الرغم من ضغوط الولايات المتحدة عليها وحاجتها إلى التمويلات الأمريكية، فإنها خلصت إلى ألا تتخذ قرارًا قد يهدد استمرارها، واختارت في المقابل ترك الأمر للحكومة المنتخبة.

على الرغم مما سبق، فإن حكومة أرامبورو استمرت في محاولاتها خلال الفترة الممتدة بين شهري (أبريل– أكتوبر عام ١٩٥٧م) لإقناع السفارة الأمريكية بضرورة تقديم قروض جديدة لها، مبررة ذلك بأنها اتخذت خطوات فعلية لتسوية مشكلات شركات تعبئة اللحوم بشكل منصف ومرض لها، ولكن أشار بيولاك بأن الإدارة الأمريكية تعتبر أن ذلك غير كافي، وأنه لابد من تسوية المشكلة بشكل نهائي ورسمي عن طريق إصدار مرسوم حكومي بشأنها؛ ومن ثم رضخت الحكومة في نهاية الأمر – مع تفاقم حدة أزمتها الاقتصادية – لهذا الضغط وأصدرت مرسومًا في الرابع عشر من أغسطس من العام نفسه يقضي بتسوية الحسابات السابقة لتلك الشركات. وعلى الرغم من هذا التطور الذي كان يصب في مصلحة الاستثمارات الأمريكية، فإن موقف وزارة الخارجية الأمريكية لم يتغير بشكل كبير؛ إذ أشار مسئولوها إلى أن التسوية الكاملة لجميع مشكلات الشركات الأمريكية – والمقصود تسوية مشكلة شركة الطاقة الأمريكية والأجنبية – تُشكل شرطًا أساسيًا للموافقة على القروض واسعة النطاق التي تطلبها الأرجنتين، ولكنهم في الوقت نفسه خلصوا إلى أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تتخذ موقفًا إيجابيًا نوعًا ما كرد فعل على تلبية حكومة أرامبورو لطلبات شركات تعبئة اللحوم؛ ومن ثم أوصوا بأهمية السماح بمساعدات مالية محدودة في مجالات مختارة بعناية حتى يتم تسوية مشكلة شركة الطاقة الأمريكية والأجنبية؛ ومن ثم اقنعت وزارة الخارجية مجموعة من البنوك التجارية في نيويورك بالموافقة على منح البنك المركزي الأرجنتيني قرضًا بحوالي ٢٧ مليون دولار[١١٦]، وهو تمويل محدود يتوافق مع تلك السياسة.

في الوقت نفسه، هدفت الإدارة الأمريكية إلى الضغط على حكومة أرامبورو لإقناعها بأهمية الاعتماد على رؤوس الأموال الخاصة في مشروعاتها المتعلقة بالطاقة الكهربائية والنفط؛ ومن ثم قررت رفض أي قروض متعلقة بالقطاعين بحجة أن رأس المال الخاص متاحًا لهما ومستعدًا لضخ استثماراته فيهما، وأنه يجب الاعتماد عليه كبديل عن القروض، ولكن اعتقد مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية أن ذلك سيكون صعبًا انطلاقًا من تفهمهم لوجهة نظر حكومة أرامبورو بشأن تلك المسألة؛ حيث كانت تعتقد بأن موافقتها على أي استثمارات خاصة جديدة

في قطاعي الطاقة الكهربائية والنفط سيكون بمثابة مخاطرة سياسية، خاصة وأن سقوط بيرون ارتبط في الأذهان بعقد النفط الأمريكي(١١٧). وفي الواقع، استمرت حكومة أرامبورو على موقفها الرافض لمنح أي امتيازات جديدة للشركات الأجنبية عامة في مجال النفط؛ ومن ثم بقيت صناعة النفط الأرجنتينية آنذاك تحت سيطرة شركة حقول النفط الوطنية(١١٨).

على أي حال، استمرت حكومة أرامبورو في محاولاتها لطلب قروض أمريكية جديد؛ إذ فوضت بينيجاس مجددًا في أكتوبر ١٩٥٧م للتفاوض مع مسئولي بنك التصدير والاستيراد على قروض جديدة، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ١٤٩ مليون دولار، وكانت محددة بشكل أكثر دقة هذه المرة ومتناسبة مع السياسة الأمريكية لتشجيع الاستثمارات الخاصة؛ إذ أوضح بينيجاس أنها تشمل: (حوالي ٦٠ مليون للقطاع الخاص، إضافة إلى ٦٠ مليون للسكك الحديدية، و٢٣ مليون لتطوير مناجم الفحم، و٦ مليون للأعمال الصحية". واعتبرت حكومة أرامبورو أن هذه المساعدات ستثبت أهمية العلاقات الأمريكية- الأرجنتينية الوثيقة وفائدتها، وأنها سيكون لها تأثيرًا إيجابيًا على الانتخابات الأرجنتينية. وعلى الرغم من تدخل روبوتوم ومحاولته إقناع صموئيل ووه بالموافقة على تقديم جزء من القروض المطلوبة باعتبار أن الأرجنتين قد اتخذت بالفعل بعض الخطوات الإيجابية بشأن تسوية بعض مشكلات الشركات الأمريكية – تنفيذًا لما خلصت إليه وزارة الخارجية الأمريكية سابقًا – فإنه رفض في نهاية الأمر تقديم أي قروض جديدة بخلاف خط الائتمان الذي اعتمده بنك التصدير والاستيراد من قبل، واكتفى بالإشارة فقط إلى استعداده للنظر في منح القطاع الخاص قروضًا إضافية – أي بجانب نسبة الـ ١٥٪ المخصصة من خط الائتمان المعتمد – بشرط أن تسهم في النهاية في تحسين قدرة الأرجنتين على سداد الديون بالدولار الأمريكي، وهو ما اعتبره بينيجاس رفضًا صريحًا لطلبه(١١٩).

في المقابل، حاولت وزارة الخارجية الأمريكية معالجة الآثار السلبية الناتجة عن رفض الولايات المتحدة لاعتماد أي من القروض السابقة التي طلبتها الأرجنتين انطلاقًا من رغبتها في الحفاظ على العلاقات الجيدة بين البلدين خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأرجنتينية؛ إذ أعاد مسئولوها خلال الفترة الممتدة بين شهري (ديسمبر ١٩٥٧- يناير ١٩٥٨م) تقييم السياسة الأمريكية تجاه الأرجنتين، بهدف استثمار التغيير الإيجابي الحادث في السياسة الخارجية للأخيرة تجاه واشنطن عن طريق تأسيس تقليد جديد من الصداقة والتعاون بين البلدين،

يمكن أن يستمر مع الحكومة الجديدة المنتخبة فيما بعد؛ ومن ثم أوصوا بالتخلي عن سياسة الضغط والمماطلة فيما يتعلق بأي طلبات جديدة قد تتقدم بها حكومة أرامبورو خلال الفترة القصيرة المتبقية لها، وأن يتم التعامل مع هذه الطلبات بتفهم وسرعة، وإذا اقتضى الأمر رفضها، فإنه يجب شرح الأسباب المنطقية لذلك بلباقة وبشكل محدد؛ بحيث يكون الانطباع لدى المسئولين الأرجنتينيين جيدًا، وأوضحوا أنه يجب أن يمثل ذلك بادرة تعاون مع الحكومة الأرجنتينية التي سيتم انتخابها، وبداية في الوقت نفسه لدراسة طبيعة السياسة التي ستتبعها الإدارة الأمريكية تجاهها(١٢٠).

استنادًا إلى ما سبق، دعمت وزارة الخارجية الأمريكية الطلب الذي قدمته حكومة أرامبورو في فبراير عام ١٩٥٨م لتعديل اتفاقية قرض شراء الزيوت الصالحة للأكل الذي وقعته حكومة بيرون مع وزارة الزراعة الأمريكية في أبريل عام ١٩٥٥م، ونص على اعتماد قرض بحوالي ٢,٣ مليون دولار أمريكي لصالح الارجنتين على أن تكون مدة سداده عشر سنوات؛ ومن ثم طلبت حكومة أرامبورو تعديله بحيث تكون مدة سداده ثلاثين عامًا، ويكون قابلًا للسداد بالدولار أو البيزو، لتكون شروطه مثل شروط اتفاقية القرض البالغ حوالي ٢٥,٣ مليون دولار الذي وقعته هي الأخرى مع وزارة الزراعة الأمريكية في ديسمبر عام ١٩٥٥م. ونجحت وزارة الخارجية الأمريكية في النهاية في إقناع وزارة الزراعة التي كانت ترفض الموافقة على تعديل الاتفاقية؛ ومن ثم وُقعت الاتفاقية المعدلة من خلال تبادل المذكرات في يومي الحادي عشر والثاني والعشرين من أبريل عام ١٩٥٨م(١٢١).

في الوقت نفسه، تابعت الولايات المتحدة الانتخابات الرئاسية الأرجنتينية التي أجريت في الموعد المُحدد لها سلفًا – فبراير ١٩٥٨م – وفاز فيها "آرتورو فروندیزي" Arturo Frondizi (١٩٥٨– ١٩٦٢م)(١٢٢)، وحرصت خلال الفترة الممتدة بين شهري (فبراير – مايو عام ١٩٥٨م)، أي الفترة بين فوزه وتوليه مهام الرئاسة، على التواصل معه باستمرار؛ ومن ثم هدف بيولاك في البداية إلى استكشاف موقفه تجاه الولايات المتحدة، فكان موقفه إيجابيًا؛ حيث أبدى فروندیزي تفهمًا لسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية وأهدافها الداعمة للاستثمارات الخاصة، ورغبة أيضًا في إقامة علاقات أفضل وأوثق مع الولايات المتحدة، كما أشار إلى استعداده للتعاون معها في تسوية مشكلة شركة الطاقة الأمريكية والأجنبية، وحاول إثبات ذلك عن طريق محاولة بحث المسألة مع حكومة أرامبورو قبل توليه السلطة، ولكن الأخيرة لم ترحب

بذلك؛ ومن ثم وعد بتسويتها بعد توليه السلطة. وفي المقابل، لم تشهد تلك الفترة تقديم أي طلبات جديدة من جانب حكومة أرامبورو للحصول على قروض أمريكية، كما لم تتخذ الأخيرة أي إجراءات أو قرارات جديدة فيما يتعلق بالشركات الأمريكية العاملة في الأرجنتين(١٢٣)، وهو كان يعني أنها قررت إسناد الأمر إلى حكومة فروندیزي.

استلم فروندیزي مهام منصبه في الأول من مايو عام ١٩٥٨م، وأعرب فور توليه السلطة عن رغبة حكومته في الحصول على قروض أمريكية فورية، مشيرًا إلى اقتناعه بأن الاستثمارات الخاصة يمكن أن تسهم بشكل أفضل في تطوير صناعة النفط الأرجنتينية من خلال العقود التي توفر أرباحًا معقولة، وهو ما رحبت به الولايات المتحدة(١٢٤)؛ ومن ثم وافقت على القروض التي طلبتها حكومة فروندیزي؛ حيث أعلن بنك التصدير والاستيراد في التاسع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٨م من خلال بيان مشترك مع وزارة الخزانة الأمريكية وأحد عشر بنكًا تجاريًا، وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي في الوقت نفسه، عن برنامج بلغت قيمته نحو ٣٢٩ مليون دولار، وهدف إلى مساعدة الأرجنتين لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية(١٢٥).

عكست سرعة الولايات المتحدة في الاستجابة لطلبات حكومة فروندیزي والموافقة على اعتماد قروض كبيرة لصالحها في وقت قصير، أي بعد توليها السلطة بما يُقارب ثمانية أشهر، رغبة الإدارة الأمريكية في إظهار الدعم غير المحدود لها باعتبارها حكومة منتخبة، بهدف توثيق العلاقات الأمريكية- الأرجنتينية كما جاء في مراجعة وزارة الخارجية الأمريكية الأخيرة. من جانب آخر، فإن ما سبق يُشير إلى أن الاعتبارات الاقتصادية التي تمسكت بها الوكالات الأمريكية طوال عهد حكومة أرامبورو، لم تكن هي السبب الحقيقي لرفض اعتماد القروض التي طلبتها الأخيرة أو الاستجابة لها بشكل محدود، بل كان – على الأرجح – نتيجة تخوفها من تقديم دعم مالي كبير لحكومة غير منتخبة يُمكن الإطاحة بها في أي وقت، خاصة وأنه لم يكن هناك مؤشرات آنذاك عن اتجاهات الحكومة الجديدة التي ستتولى السلطة، إضافة إلى أن سياسة حكومة أرامبورو الاقتصادية بدت في كثير من الأحيان متناقضة، خاصة فيما تعلق منها بالموقف إزاء الاستثمارات الأمريكية الخاصة؛ حيث شجعتها تارة وهاجمتها تارة أخرى، ولعل مسألة قائمة الشركات المحظورة مثالًا على ذلك، كما كانت متخوفة في أغلب الأحيان من ردود الفعل السياسية تجاه أي قرارات متعلقة بالاستثمارات الأمريكية. واستنادًا إلى هذه

الاعتبارات، قررت الولايات المتحدة اتباع "سياسة العصا والجزرة" – إذا جاز وصفها بذلك – تجاه الأرجنتين في عهد حكومة أرامبورو.

خاتمة:

خلص البحث إلى أن الولايات المتحدة هدفت منذ الإطاحة بحكومة بيرون وتولي حكومة لوناردي السلطة في الأرجنتين إلى إظهار دعمها للحكومة الأرجنتينية المؤقتة – أي حكومتي لوناردي وأرامبورو – من خلال المبادرة بالاعتراف بها بعد يومين فقط من تنصيب لوناردي رئيسًا، على الرغم من تحسن علاقاتها مع الأرجنتين في نهاية عهد بيرون، حتى لا يُفسَّر تأخر اعترافها على أنه دعم لبيرون. وفي الوقت نفسه، رحبت الإدارة الأمريكية بمناشدة حكومة لوناردي لها للحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية، لكن تخوفت واشنطن من الموافقة الفورية على طلباتها؛ نظرًا لعدم تأكدها آنذاك من سيطرتها على الأوضاع الداخلية في الأرجنتين أو حتى توافق أعضائها على موقف موحد بشأن السياسة الاقتصادية تجاه الولايات المتحدة، ولا سيما الاستثمارات الأمريكية الخاصة، ولكن تبددت هذه التخوفات بعض الشيء مع تولي حكومة أرامبورو – ذات الاتجاهات غير القومية – السلطة؛ حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية أن هذا التغيير يخدم أهدافها ومصالحها الاقتصادية في الأرجنتين. ولأن حكومة أرامبورو توجهت هي الأخرى إلى الولايات المتحدة لطلب المساعدات الاقتصادية، فإن الإدارة الأمريكية قررت استطلاع الأمر أولًا عن قرب؛ ومن ثم أرسلت وفدًا أمريكيًا إلى الأرجنتين لأداء هذه المهمة، مع تعليمات واضحة له بعدم تقديم أي التزامات مالية، بخلاف المبادرة بتقديم دعمًا محدودًا كإشارة على الموقف الأمريكي الداعم لحكومة أرامبورو السماح، وكان ذلك عن طريق توقيع اتفاقية قرض مصنع الصلب الأرجنتيني الذي تفاوضت عليه حكومة بيرون بالفعل قبل الإطاحة بها.

فور عودة الوفد الأمريكي إلى واشنطن، درست وزارة الخارجية الأمريكية السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها تجاه الأرجنتين، وتولى هولاند – باعتباره مساعد وزير الخارجية لشئون الدول الأمريكية – دورًا رئيسًا في تقرير تلك السياسة، ولأنه كان مقتنعًا بضرورة بتلبية أي طلبات للحصول على القروض من جانب حكومة أرامبورو، انطلاقًا من اقتناعه بأن الإدارة الأمريكية يجب أن تدفع الأرجنتين أكثر باتجاه التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، وأن تستغل فرصة وجود تلك الحكومة – ذات التوجهات المؤيدة للسياسة الأمريكية والاستثمارات الخاصة على رأس السلطة في الأرجنتين – في تعزيز العلاقات الأمريكية– الأرجنتينية بعدما كان قد غلب عليها الصدام طوال عهد بيرون على أثر سياسته المناهضة للاستثمارات الأمريكية

الخاصة. وعلى الرغم من نجاح هولاند في نهاية الأمر في إقناع مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية الآخرين بتبني سياسة داعمة لحكومة أرامبورو، طالما أنها ستلتزم في النهاية بتسوية مشكلات الشركات الأمريكية وتهيئة المناخ المناسب لعملها، فإنه لم يستطع إقناع وكالات التمويل الأمريكية – إلى حد كبير – بالأمر نفسه.

بناء على ما سبق، بينت نتائج البحث أنه كان هناك قيدين فيما يتعلق بموافقة وكالات التمويل الأمريكية على أي قروض لصالح الأرجنتين؛ تمثل الأول في ضرورة اتخاذ حكومة أرامبورو خطوات فعلية وسريعة لتسوية مشكلات الشركات الأمريكية ودعم الاستثمارات الأمريكية الخاصة بشكل عام. أما القيد الثاني، فتمثل في قدرة الأرجنتين المحدودة على سداد أي ديون بالدولار الأمريكي. وبناء على ذلك، واصلت وزارة الخارجية الأمريكية ضغطها على الأخيرة لتسوية مشكلات الشركات الأمريكية بالشكل الذي يحل معضلة القيد الأول، أو يحقق الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه الأرجنتين؛ ومن ثم نجحت في النهاية في الحصول على وعود من حكومة أرامبورو بالالتزام بذلك؛ ولذلك وافق بنك التصدير والاستيراد على اعتماد خط ائتمان بقيمة محدودة، بلغت حوالي ١٠٠ مليون دولار، وكانت تمثل ٢٠٪ تقريبًا من إجمالي القروض التي تفاوضت عليها البعثة الاقتصادية الأرجنتينية في الولايات المتحدة.

في الوقت نفسه، استخدمت الولايات المتحدة خط الائتمان السابق كوسيلة للضغط على حكومة أرامبورو لتنفيذ وعودها والتزاماتها السابقة؛ إذ ربطت الموافقة على سحوبات الأخيرة منه بمدى تقدمها في تسوية مشكلات الشركات الأمريكية واتخاذ إجراءات داعمة للاستثمارات الأمريكية الخاصة، وهو ما نجحت في تحقيقه إلى حد ما، مما اثبت نجاح تلك السياسة في الضغط على حكومة أرامبورو؛ ومن ثم استمرت في استخدام الوكالات الأمريكية الأساليب والوسائل الاقتصادية نفسها التي استخدمتها في السابق؛ حيث ربطت الموافقة على أي قروض جديدة تقدمت بها الأخيرة بتسوية الشاملة لمشكلات الشركات الأمريكية، واعتبرت أن ذلك شرط مسبق للحصول على أي قرض، ولكن نظرًا لأن حكومة أرامبورو كانت متخوفة من ردود الفعل السياسية داخل الأرجنتين حال اتخاذها أي إجراء متعلق بالاستثمارات الأجنبية، فإن لم تستطع تحقيق ذلك الشرط. وعلى الرغم من جهودها في تسوية مشكلات شركات اللحوم الأمريكية، فإن الولايات المتحدة اعتبرت أن ذلك ليس كافيًا بشكل كبير؛ ومن ثم قابلت محاولاتها فيما بعد

للحصول على قروض جديدة بالرفض بهدف الضغط عليها لاتخاذ خطوات إيجابية جديدة بشأن تسوية مشكلات الشركات الأمريكية الأخرى وعلى رأسها شركة الطاقة الأمريكية الأجنبية.

من جانب آخر، أشارت نتائج البحث إلى أنه كان هناك تعارض – إلى حد ما – بين وزارة الخارجية الأمريكية من جانب ووزارة الخزانة الأمريكية ووكالات التمويل الأمريكية من جانب آخر، ففي حين دافعت الأولى عن الاعتبارات السياسية كأساس لضرورة الموافقة على القروض التي احتاجتها الحكومة الأرجنتينية المؤقتة لتمويل برنامجها للإصلاح الاقتصادي، فإن وزارة الخزانة ووكالات التمويل الأمريكية دافعت عن الاعتبارات الاقتصادية كأساس لرفضها الموافقة على اعتماد أي قروض للأرجنتين، خاصة وأن قدرتها آنذاك على سداد الديون بالدولار الأمريكي كانت ضعيفة؛ ومن ثم تمثل الحل التوافقي بين الجانبين في الموافقة على اعتماد قروض محدودة بحيث تستخدم اعتماداتها، وطلبات حكومة أرامبورو لزيادتها أيضًا، كوسائل ضغط عليها لإجبارها على تسوية مشكلات الشركات الأمريكية ودعم الاستثمارات الأمريكية الخاصة بشكل أكبر، وحتى تضمن الولايات المتحدة في الوقت نفسه استمرار لجوء الأرجنتين إليها لطلب المساعدات الأمريكية، بناء على الانطباعات والمؤشرات التي تعمد المسئولون الأمريكيون إظهارها عند مناقشاتهم مع نظرائهم الأرجنتينيين في بعض الأحيان.

أخيرًا، فإن ما سبق يمكن استقرائه من خلال المقارنة بين ما حددته الحكومة الأرجنتينية المؤقتة من احتياجات تمويلية لبرنامجها للإصلاح الاقتصادي وما تقدمت به من طلبات للحصول على قروض أمريكية في ضوء هذه الاحتياجات من جانب، وما قدمته الولايات المتحدة ووكالاتها التمويلية بالفعل من قروض لصالح الأرجنتين من جانب آخر؛ وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول: يوضح إجمالي قيمة الاحتياجات التمويلية للأرجنتين خلال الفترة (١٩٥٥- ١٩٥٨م)، وطلبات القروض التي طلبتها من الولايات المتحدة، وما اعتمدته الأخيرة من هذه الطلبات (بالدولار الأمريكي)[١٢٦]

الفترة الزمنية	الاحتياجات التمويلية للأرجنتين خلال الفترة (١٩٥٥- ١٩٥٨م)	طلبات القروض التي طلبتها الأرجنتين من الولايات المتحدة والجهة المتلقية	قيمة القروض التي اعتمدتها الولايات المتحدة والجهة المانحة
ديسمبر عام ١٩٥٥م	لم يكن تحدد بعد	شراء ٨٠ ألف طن متري من الزيوت الصالحة للأكل (بقيمة ٢٥,٣ مليون)	٢٥,٣ مليون (وزارة الزراعة الأمريكية)
أكتوبر- ديسمبر عام ١٩٥٥	١,٢ مليار	١٠٠ مليون (مصنع الصلب الأرجنتيني)	٦٠ مليون (بنك التصدير والاستيراد)
يونيو – سبتمبر عام ١٩٥٦م		٥٠٠ مليون بحد أقصى و٢٦٢ بحد أدنى (القطاعات ذات الأولوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي)	١٠٠ مليون (بنك التصدير والاستيراد)
أبريل- أكتوبر عام ١٩٥٧م		١٤٩ مليون (القطاع الخاص، والشكك الحديدية، ومناجم الفحم، والأعمال الصحية)	٢٧ مليون (مجموعة من البنوك التجارية الأمريكية لصالح البنك المركزي الأرجنتيني)
الإجمالي	**١,٢ مليار**	**٧٧٤,٣ مليون**	**٢١٢,٣ مليون**

يتضح من الجدول السابق، أنه في حين بلغت نسبة طلبات القروض التي تقدمت بها الأرجنتين إلى الولايات المتحدة حوالي ٦٤,٥٪ من إجمالي احتياجاتها التمويلية خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٥– ١٩٥٨م)، فإن نسبة ما قدمته الأخيرة من قروض إلى الأولى قد مثل ١٧,٦٪ تقريبًا من إجمالي الاحتياجات التمويلية للأرجنتين، وحوالي ٢٧,٤٪ من إجمالي طلباتها التمويلية التي تقدمت بها إلى الولايات المتحدة، وهو ما مثل في الحالتين تمويلًا محدودًا، لم يلب تطلعات الحكومة الأرجنتينية، وعكس في الوقت نفسه أهداف الحكومة الأمريكية؛ إذ تعمدت تقديم تمويل محدود كوسيلة من وسائل الضغط الاقتصادي التي استخدمتها لإجبار الأرجنتين على تبني سياسة اقتصادية داعمة للاستثمارات الأمريكية الخاصة.

الهوامش والمصادر والمراجع:

(١) تخرج خوان بيرون في الأكاديمية العسكرية الأرجنتينية في عام ١٩١٣م، وتدرج في الرتب العسكرية في الجيش الأرجنتيني حتى أصبح عضوًا في هيئة الأركان العامة للجيش في عام ١٩٢٩م، وشارك في العام التالي في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "هيبوليتو يريجوين" Hipólito Yrigoyen (١٩٢٨- ١٩٣٠م)؛ ومن ثم عمل في مدرسة الحرب العليا كمكافأة له، كما شارك مجددًا في عام ١٩٤٣ في الانقلاب الذي أطاح بالرئيس "رامون كاستيو" Ramón Castillo (١٩٤٢- ١٩٤٣م)؛ ومن ثم تولى بيرون منصب وزير العمل، وبهذه الصفة استطاع تكوين قاعدة سياسية بين العمال الذين أجبروا السلطة في عام ١٩٤٥م على إطلاق سراحه بعد مشاركته في محاولة للانقلاب على الرئيس الحاكم آنذاك؛ ومن ثم ساعدته هذه القاعدة الشعبية على الفوز في الانتخابات الرئاسية في العام التالي، واستمر بذلك في الحكم لولايتين رئاسيتين حتى أطيح به في عام ١٩٥٥م، وأجبر على الهجرة إلى إسبانيا، ولكنه استطاع العودة إلى الأرجنتين في عام ١٩٧٣م، وحسم الانتخابات الرئاسية في العام نفسه لصالحه؛ ومن ثم تولى حكم الأرجنتين لولاية ثالثة استمرت حتى وفاته في العام التالي؛ للمزيد انظر:

- Fredriksen, John C.: Biographical Dictionary of Modern World Leaders: 1900-1991 (New York: Facts on File, 2004), pp. 363, 364.

(٢) تخرج إدواردو لونارديي في الأكاديمية العسكرية الأرجنتينية في عام ١٩١٦م، وتدرج في الرتب والمناصب العسكرية في الجيش الأرجنتيني حتى تولي منصب الملحق العسكري في تشيلي عام ١٩٣٨م، كما مثل بلاده في "مجلس دفاع البلدان الأمريكية" Inter- American Defence Board في واشنطن خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٤٢- ١٩٤٨م)، وتولى عند عودته إلى الأرجنتين قيادة الحامية العسكرية في مدينة "روساريو" Rosario، ولكنه سُجن في سبتمبر عام ١٩٥١م؛ نتيجة تورطه في محاولة انقلاب فاشلة ضد بيرون، ولكن أُفرج عنه في ديسمبر عام ١٩٥٣م، ليمكنه ذلك من الاشتراك مرة أخرى في قيادة الانقلاب العسكري الذي أطاح ببيرون في سبتمبر عام ١٩٥٥م؛ ومن ثم تولى منصب الرئيس المؤقت للأرجنتين في الثالث والعشرين من الشهر نفسه حتى اضطر إلى تقديم استقالته بعد أقل من شهرين من توليه السلطة على أثر خلافه مع القادة العسكريين الآخرين في المجلس العسكري، ليتوفى في مارس عام ١٩٥٦م متأثرًا بمرضه؛ للمزيد انظر:

- Duggan, Bernardo A.; and Lewis, Colin M.: Historical Dictionary of Argentina, 2nd Ed., Historical Dictionaries of the Americas (New York& London: Rowman& Littlefiald, 2019), pp. 434, 435.

(٣) تخرج بيدرو أرامبورو في الأكاديمية العسكرية الأرجنتينية في عام ١٩٢٢م، وتدرج في الرتب والمناصب العسكرية، وكان من أهم المناصب التي تولاها قيادة فرقة المدرعة في منطقة "كوروزو كواتيا" Curuzú Cuatiá الواقعة شمال شرق الأرجنتين؛ حيث مكنه ذلك من القيام بدور بارز في الإطاحة ببيرون عن طريق حشد القوات وقيادتها في تلك المنقطة حتى قدم الأخير استقالته. وفيما بعد سبتمبر عام ١٩٥٥م، أصبح له دورًا سياسيًا بارزًا في المجلس العسكري؛ ومن ثم اشترك مع روخاس في معارضة لونارديي وإجباره على تقديم استقالته. ومن الجدير بالذكر، أن أرامبورو كان مناهضًا للبيرونية بشكل ملحوظ؛ حيث أصدر عدد من المراسيم، واتخذ كثير من الإجراءات التي هدفت في النهاية إلى القضاء على نفوذها السياسي وملاحقة مؤيديها؛ للمزيد انظر:

- Sapienza, Antonio Luis: op. cit, pp. 3-40; See also: Coa, Guillermo Máximo: Almanaque Histórico Argentino 1955- 1976: Proscripción, Represión e Insurrección (Buenos Aires: Bárenhaus, 2022) pp. 28, 29.

(4) Foreign Relations of the United States (FRUS), 1955–1957, American Republics: Multilateral; Mexico; Caribbean, Vol. VI (Washington: United States Government Printing Office, 1987), National Intelligence Estimate, NIE 80/90–55, Conditions and Trends in Latin America, Washington, 6 December 1955, No.

6, Appendix A: Argentina, p. 33; See also: Central Intelligence Agency (CIA), General CIA Records, Office of the National Estimates, Memorandum for the Director of Central Intelligence, Preliminary Views on Argentina, Secret, 11 October 1955.

(٥) مروة محمد عبد الفتاح عبد السيد عيسى: السياسة الأمريكية تجاه الأرجنتين (١٩٤٣- ١٩٥٥م)، رسالة ماجستير (القاهرة: كلية التربية – جامعة عين شمس، ١٤٣٩ه/ ٢٠١٨م)، ص ص ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٩٠، ١٩٢، ٢٥٥.

(6) Saes, Alexandre Macchione; and Lanciotti, Norma: Foreign Electricity Companies in Argentina & Brazil: The Case of American & Foreign Power (1926-1965), Proceedings of the 41st Brazilian Economics Meeting, Brazilian Association of Graduate Programs in Economics, ANPEC (2013), pp. 12- 1; See also: Saes, Alexandre Macchione; and Lanciotti, Norma: American & Foreign Power in Argentina and Brazil (1926- 1965), Australian Economic History Review, Vol. 54, No. 2 (2014), pp. 134- 137.

(7) Lanciotti, Norma S.: Foreign Investments in Electric Utilities: A Comparative Analysis of Belgian and American Companies in Argentina 1890-1960, The Business History Review, Vol. 82, No. 3, A Special Issue on Business in Latin America (2008), pp. 519- 520.

(8) Oppenhuizen, Clayton S.: National Development and the Fight over Black Gold: U.S. Perspectives on the Argentine Oil Industry 1946-1955, International Research Scape Journal, Vol. 1, Article 6, pp. 7- 14.

(9) Gonzalez, Norma Delia: U.S.- Argentina Relations in the 1950s, Ph.D Dissertation (Massachusetts: University of Massachusetts, 1992), pp. 237, 238; See also: USA, United States Department of Commerce, Office of Business Economics: U.S. Investments in the Latin American Economy (U.S.: Government Printing Office, 1957), pp. 57, 58.

(10) FRUS, Foreign Relations of the United States, 1955–1957, American Republics: Central and South America, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, US-Argentine Economic Relations, Washington, 15 March 1955, No. 181, p. 356.

(11) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Despatch from the Ambassador in Argentina (Nufer) to the Department of State, Report on Holland Group Visit. Buenos Aires, 9 December 1955, No. 201, p. 389.

(١٢) مروة محمد عبد الفتاح عبد السيد عيسى: المرجع السابق، ص ١٧٨.

(13) World Bank Group, the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), Department of Operations - Western Hemisphere, the Economy of Argentina, Restricted, 30 August 1957, No. W.H. 60a, pp. 6, 8, 22, 23.

(١٤) مروة محمد عبد الفتاح عبد السيد عيسى: المرجع السابق، ص ص ١٩٠، ١٩١، ٢٠٤، ٢٠٥.

(15) Argentina, Ministerio De Finanzas De La Nación, Banco Central De La República Argentina, Memoria Anual, Décimocuarto Ejercicio, 1948, p. 23; Memoria Anual, Vigesimo Ejercicio, 1954, p. 12.

(16) Foreign Office (F.O), 195/10, 20247, Confidential, Further Correspondence Respecting the River Plate Countries (Argentina, Paraguay and Uruguay), Part 10, January to December 1956, from Sir Francis Evans to Mr. Selwyn Lloyd, The Balance Sheet after Peron, Confidential, Buenos Aires, 13 January 1956, No. 12, AA 1015/7, p. 12; See also: World Bank Group, IBRD, Department of Operations - Western Hemisphere, the Economy of Argentina, Restricted, 30 August 1957, No. W.H. 60a, pp. 4, 6, 22, 23.

(17) Lanciotti, Norma S.: op. cit, p. 520.

(18) USA, United States Department of Commerce, Office of Business Economics: U.S. Investments in the Latin American Economy, op. cit, p. 60.

(19) World Bank Group, IBRD, Department of Operations - Western Hemisphere, the Economy of Argentina, Restricted, 30 August 1957, No. W.H. 60a, p. 10; Argentina, Ministerio De Finanzas De La Nación, Banco Central De La República Argentina, Memoria Anual, Vigesimoprimer Ejercicio, 1955, p. LXV.

(20) F.O, 195/10, 20247, Part 10, 1956, from Sir Francis Evans to Mr. Selwyn Lloyd, The Balance Sheet after Peron, Confidential, Buenos Aires, 13 January 1956, No. 12, AA 1015/7, p. 13; See also: FRUS, 1952–1954, The American Republics, Vol. IV, (Washington: United States Government Printing Office, 1983), National Intelligence Estimate, NIE–91–54, Probable Developments in Argentina, Secret, Washington, 9 March 1954, p. 460.

(٢١) استخدم بيرون مصطلح "الموقف الثالث" في أحد خطاباته في عام ١٩٥٠م لوصف أيديولوجية حكومته وسياستها الخارجية الرافضة للانحياز إلى الولايات المتحدة بفكرها الرأسمالي أو الاتحاد السوفيتي بفكره الماركسي، ولكن اعتبرت الولايات المتحدة أن هذه السياسية غير محايدة، وأنها معادية للولايات المتحدة ومصالحها في أمريكا اللاتينية، وأنها غير معادية للاتحاد السوفيتي في المقابل، بل تتفق معه في الأهداف والتكتيكات؛ للمزيد انظر:

- FRUS, 1952–1954, The American Republics, Vol. IV, National Intelligence Estimate, NIE–66, Probable Developments in Argentina, Washington, 13 June 1952, pp. 411, 414; See also: Bolton, Kerry: Perón and Perónism the Life & Thoughts of Juan Domingo (London: Black House Publishing, 2014), pp. 61-70.

(22) FRUS, 1950, The United Nations; The Western Hemisphere, Vol. II (Washington: United States Government Printing Office, 1976), Minutes of the 156th Meeting of the National Advisory Council on International Monetary and Financial Problems, confidential, Washington, 16 May 1950, NAC Files- Lot 60 D 137, p. 720; See also: FRUS, 1952–1954, Vol. IV, National Intelligence Estimate, NIE–91–54, Probable Developments in Argentina, Secret, Washington, 9 March 1954, pp. 461, 462, 463.

(23) FRUS, 1950, Vol. II, Minutes of the 156th Meeting of the National Advisory Council on International Monetary and Financial Problems, confidential, Washington, 16 May 1950, NAC Files- Lot 60 D 137, pp. 723, 724; See also: Export-Import Bank of the United States (EXIM Bank), Press Release, 17 May 1950, No. 114.

(٢٤) اعترض الكونجرس الأرجنتيني على بعض بنود عقد شركة ستاندرد أويل، خاصة ما نص منه على تقليص الولاية القضائية للدولة في المنطقة التي ستحصل الشركة على امتياز التنقيب عن النفط فيها، كما كان من المتفق عليه أن الشركة ستسلم نصف الإنتاج تقريبًا إلى الأرجنتين وستبيع النصف الثاني إليها بالأسعار العالمية، مع ضمان تحويل أرباحها بالدولار الأمريكي إلى الولايات المتحدة دون أي قيود، علاوة على منح الشركة إعفاءات ضريبية وجمركية؛ للمزيد انظر:

- Rapoport, Mario; and Spiguel, Claudio: The United States, Argentina, and the End of the First Perón Government 1953- 1955; in Carter, Dale; and Clifton, Robin (eds.): War and Cold War in American Foreign Policy 1942–62 (New York: Palgrave Publishers Ltd, 2002), p. 187.

(٢٥) في حين أن السفارة الأمريكية في الأرجنتين - في تحليلها لأسباب الإطاحة ببيرون - استبعدت أن تكون المعارضة لتوقيع عقد ستاندرد أويل أحد هذه الأسباب، فإن السفارة البريطانية أكدت عكس ذلك؛ للمزيد انظر:

- FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Lyon) to the Secretary of State, Motives of the Argentine Revolution, Washington, 7 October 1955, No. 196, pp. 381- 382; See also: F.O, 195/9, 20067, Confidential, Further Correspondence Respecting the River Plate Countries (Argentina, Paraguay and Uruguay), Part 9, January to December 1955, from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, an Account of Events Leading up to the Overthrow of General Peron, Confidential, Buenos Aires, 29 September 1955, No. 175, AA 1016/72, pp. 32- 36.

(26) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Minutes of the 225th Meeting of the National Advisory Council on International Monetary and Financial Problems, Washington, 1 March 1955, No. 180; Memorandum of a Conversation, Department of State, US-Argentine Economic Relations, Washington, 15 March 1955, No. 181; Memorandum of a Conversation Between the Adviser, Argentine Ministry of Economic Affairs (Juan Scarpati), and the Deputy Director of the Office of South American Affairs (Dearborn), Washington, 8 June 1955, No. 185; Telegram From the Secretary of State to the Embassy in Argentina, Washington, 30 June 1955, No. 188; Memorandum of a Conversation, Department of State, Argentine Developments and US-Argentine Economic Relations, Washington, 28 July 1955, No. 189; Letter From the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Holland) to Nufer, Washington, 6 September 1955, No. 191; pp. 353- 355, 356, 362, 362, 357, 370, 371, 372, 373, 374- 376.

(27) F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, an Account of Events Leading up to the Overthrow of General Peron, Confidential, Buenos Aires, 29 September 1955, No. 175, AA 1016/72, pp. 33- 35; from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, an Analysis of The Immediate Problems Confronting General Lonardi's Government, Confidential, Buenos Aires, 29 September 1955, No. 176, AA 1015/45, pp. 38, 40.

(٢٨) عُين ألبرت نوفر سفيرًا للولايات المتحدة في الأرجنتين في مايو ١٩٥٢م، واستلم مهام عمله في أغسطس من العام نفسه، واستمر في منصبه حتى مايو ١٩٥٦م؛ حيث عُين سفيرًا في الفلبين؛ للمزيد انظر:

- https://history.state.gov/departmenthistory/people/nufer-albert-frank

(29) FRUS, 1955–1957, Vol. VII Telegram from Nufer to the Department of State, Buenos Aires, 20 September 1955, No. 19; Footnote No. 3, pp. 377, 378.

(30) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Telegram from the Acting Secretary of State to the Embassy in Argentina, Washington, 21 September 1955, No. 194, p.379.

(31) F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, from Sir Roger Makins to Mr. Macmillan, A Report on The Attitude of The United States Government and People Towards General Lonardi's Government, Washington, Confidential, 12 October 1955, No. 425, AA 10345/1, p. 42; See also: FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum From the Under Secretary of State (Hoover) to the Secretary of State, Washington, 23 September 1955, No. 195, pp. 379, 380.

(٣٢) يُشير مصطلح البيرونية – نسبة إلى بيرون - إلى الأيديولوجية السياسية التي تبنتها الأرجنتين خلال عهد بيرون، خاصة في مجالات العدالة الاجتماعية والقومية الاقتصادية وعدم الانحياز الدولي. وعلى الرغم من جهود الحكومة الأرجنتينية بعد الإطاحة ببيرون عام ١٩٥٥م للتخلص من كل ما هو مرتبط باسم بيرون، بداية من أسماء الشوارع والمقاطعات والمدن، ومرورًا بحظر الشعارات البيرونية ومعاقبة من يرفعها أو يرددها، ووصولًا إلى تطهير مؤسسات الدولة المختلفة من مؤيديها؛ فإن تأثيرها السياسي خاصة بين العمال ظل قويًا؛ للمزيد انظر:

- Artinian, Juan Pablo: Imaging Argentina: Politics, Protest, and the Cultural Politics of Representation 1950 - 1966, Ph.D Dissertation (New York: Stony Brook University, 2013), pp. 153- 191; See also: Perón, Juan: El Perónismo y la Doctrina Social Cristiana (Buenos Aires: Presidencia de la Nación - Subsecretaría de Informaciones, 1952), pp. 7- 29; Brennan, James P.: Peronism and Argentina (Wilmington: Scholarly Resources, 1998), pp. ix- 28.

(33) F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, an Analysis of The Immediate Problems Confronting General Lonardi's Government, Confidential, Buenos Aires, 29 September 1955, No. 176, AA 1015/45, pp. 38 - 39.

(34) Ibid, p. 38; See also: CIA, General CIA Records, the New Argentine Government, NSC Briefing, Confidential, 29 September 1955.

(35) The Department of State Bulletin (DOSB), Vol. XXXIII, Issue No. 850, 10 October 1955, Recognition of New Government of Argentina, p. 560.

(36) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum from Hoover to the Secretary of State, Washington, 23 September 1955, No. 195, pp. 379, 380.

(37) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Developments in Argentina, Washington, 25 April 1956, No. 210, p. 410; Memorandum From the Director of the Office of South American Affairs (Bernbaum) to the Acting Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Rubottom), Economic Policy toward Argentina, Washington, 16 April 1957, No. 233, p. 465; See also: F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, an Account of Events Leading up to the Overthrow of General Peron, Confidential, Buenos Aires, 29 September 1955, No. 175, AA 1016/72, pp. 32, 35.

(38) FRUS, 1955–1957, Vol. VI, National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives And Courses Of Action With Respect To Latin America (NSC 5432/1), Washington, 28 March 1956, No. 8, p. 52; See also: FRUS, 1958–1960, American Republics, Vol. V (Washington: United States Government Printing Office, 1991), Memorandum of a Conversation, Buenos Aires, 30 April 1958, No. 146, p. 478.

(٣٩) كان راؤول بريبِش – المولود في الأرجنتين عام ١٩٠١م- أحد أبرز الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية؛ حيث درس الاقتصاد في جامعة بوينس آيرس وتخرج فيها عام ١٩٢٢م، وعمل أستاذًا للسياسة الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية بالجامعة نفسها خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٢٣– ١٩٤٨م)، وشغل أيضًا خلال هذه الفترة عدد من المناصب في القطاع العام الأرجنتيني، وهي نائب مدير إدارة الإحصاءات الأرجنتينية (١٩٢٥- ١٩٢٧م)، ومدير البحوث الاقتصادية للبنك الوطني الأرجنتيني (١٩٢٧- ١٩٣٠م)، ووكيل وزارة المالية (١٩٣٠- ١٩٣٢م). وكان بريبِش أول رئيسًا للبنك المركزي الأرجنتيني؛ حيث تولى هذا المنصب بداية من عام ١٩٣٥م وحتى عام ١٩٤٨م، عندما أقيل منه على أثر خلافه السياسي مع الحكومة الأرجنتينية آنذاك؛ ومن ثم اتجه بريبِش إلى العمل الدولي؛ حيث شغل منصب الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٥٠- ١٩٦٣م)، ولكن عاد مرة أخرى إلى الأرجنتين عندما قررت الحكومة الأرجنتينية المؤقتة خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٥- ١٩٥٨م) الاعتماد عليه في علاج الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين؛ ومن ثم أسهم بريبِش بدور بارز في صياغة سياستها الاقتصادية آنذاك؛ للمزيد انظر: الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: https://unctad.org/osg/former-secretaries-general-and-officers-charge/raul-prebisch (Accessed: 23/ 2/ 2024);

- Dosman, Edgar J.: Raúl Prebisch (1901- 1986), Raúl Prebisch and the XXIst Development Challenges (New York: United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2012), pp. 5- 21; Conde, Roberto Cortés: Raúl Prebisch: his Years in Government, Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL) Review (December 2001), pp. 81-85.

(40) F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, Prebisch Report on the Economic State of Argentina, Confidential, Buenos Aires, 8 November 1955, No. 196 E, AA 1113/24, p. 46; See also: United Kingdom (UK), Commercial Relations and Exports Department (CRED), Board of Trade, Survey by A. H. Tandy, Argentina: Economic and Commercial Conditions in the Argentine Republic, Overseas Economic Surveys, May 1956 (London: Her Majesty's Stationery Office, 1956), p. 1.

(41) Raúl Prebisch: Informe preliminar acerca de la situación económica de Argentina, El Trimestre Económico, Vol. 23, No. 89, (Enero- Marzo 1956), pp. 1-4, 8- 10, 18.

(42) Ibid, pp. 2, 5,

(43) Ibid, 18- 37; See also: UK, CRED, Board of Trade, Survey by A. H. Tandy, Argentina: Economic and Commercial Conditions …, op. cit, p. 4.

(44) F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, Enclosure: Prebisch Report on the Economic State of Argentina, Broadcast Speech by the Provisional President of the Argentine Republic General Eduardo Lonardi, 26 October 1955, pp. 48- 51.

(45) F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, Report on the Devaluation of the Argentine Peso and the Radical Reform of the Foreign Exchange System, Confidential, Buenos Aires, 1 November 1955, No. 195 E, AA 1113/26, pp. 43- 45; See also: UK, CRED, Board of Trade, Survey by A. H. Tandy, Argentina: Economic and Commercial Conditions …, op. cit, pp. 3-4.

(46) Rapoport, Mario; and Spiguel, Claudio: op. cit, p. 202.

(٤٧) كانت سياسة التجارة الخارجية للأرجنتين في عهد بيرون قائمة على الثنائية؛ إذ أبرمت حكومته اتفاقيات ثنائية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين، باستثناء الولايات المتحدة. واتخذت هذه الاتفاقيات أشكال متعددة؛ فعلى المستوى الإقليمي، وقعت الأرجنتين ما أطلق عليه اتفاقيات الاتحاد الاقتصادي مع كل من تشيلي وبوليفيا وباراجواي والإكوادور. وفي حين اقتصرت أغلب الاتفاقيات مع الدول الأوروبية على تنظيم المدفوعات للصادرات والواردات، فإنه تم تمديد التجارة مع دول الاتحاد السوفيتي من خلال عمليات المقايضة واسعة النطاق التي نفذتها منظمات التجارة الحكومية في الجانبين السوفيتي والأرجنتيني. وفي معظم هذه الاتفاقيات، استخدمت وحدات العملة غير القابلة للتحويل كعملة حسابية بهدف الحفاظ على احتياطيات الذهب والدولار، ولكن نتج عن ذلك تأثيرًا سلبيًا؛ إذ أجبر الأرجنتين على الشراء فقط من البلدان التي تشتري الصادرات الأرجنتينية، وحرمها من مزايا المنافسة الدولية؛ للمزيد انظر:

- World Bank Group, IBRD, Department of Operations - Western Hemisphere, the Economy of Argentina, Restricted, 30 August 1957, No. W.H. 60a, p. 7.

(48) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum from Holland to Hoover, For Conversation with Treasury regarding Argentina, Washington, 15 November 1955, No. 198, p. 384.

(49) Ibid, pp. 384, 385.

(50) CIA, General CIA Records, Office of the National Estimates, Memorandum for the Director of Central Intelligence, Preliminary Views on Argentina, Secret, 11 October 1955.

(51) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Editorial Note, No. 197, p. 383.

(٥٢) ترقى إسحاق روخاس إلى رتبة "أدميرال خلفي" Rear Admiral في عام ١٩٥٢م، وعمل مديرًا للمدرسة العسكرية البحرية الأرجنتينية خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٣- ١٩٥٥م)، وتولى قيادة البحرية في سبتمبر عام ١٩٥٥م؛ ومن ثم شارك بدور بارز في الإطاحة ببيرون، ثم تولى منصب نائب الرئيس المؤقت خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٥- ١٩٥٨م)؛ للمزيد انظر:

- Sapienza, Antonio Luis: Revolución Libertadora, Vol. 2: The 1955 Coup That Overthrew President Perón, Latin America War Series, No. 33 (England: Helion & Company, 2023), pp. 7- 38.

(٥٣) للمزيد حول الأزمة السياسية التي أطاحت بحكومة لوناردي؛ انظر:

- F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, Telegraphic from Sir Francis Evans to Sir Anthony Eden, Change of Government in Argentina, Confidential, Buenos Aires, 13 November 1955, No. 392, AA 1015/68, p. 52; from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, A Report on the Events Leading up to the Fall of General Lonardi's Government, Confidential, Buenos Aires, 21 November 1955, No. 205, AA 1015/82, pp. 54- 56.

(54) F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, A Report on the Composition of General Aramburu's Government and of its Chances of Remaining in Power, Confidential, Buenos Aires, 21 November 1955, No. 208,

AA 1015/83, p. 57; Enclosure: Composition of the Provisional Government of Argentina, p. 59.

(55) CIA, General Intelligence Bulletin, Top Secret, 27 February 1957, No. 131; See also: FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Editorial Note, No. 197, p. 383; Memorandum from Holland to Hoover, For Conversation with Treasury regarding Argentina, Washington, 15 November 1955, No. 198.

(56) F.O, 195/9, 20067, Part 9, 1955, from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, A Report on the Events Leading up to the Fall of General Lonardi's Government, Confidential, Buenos Aires, 21 November 1955, No. 205, AA 1015/82, p. 56; from Sir Francis Evans to Mr. Macmillan, A Report on the Deterioration of the Political Situation in Argentina, Confidential, Buenos Aires, 20 December 1955, No. 227, AA 1015/94, p. 62.

(57) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Despatch from Nufer to the Department of State, Report on Holland Group Visit. Buenos Aires, 9 December 1955, No. 201, p. 388.

(٥٨) عُين هنري هولاند في منصب مساعد وزير الخارجية لشئون الدول الأمريكية في الأول من مارس عام ١٩٥٤م، واستمر فيه حتى الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٥٦م. وقد استحدث هذا المنصب لأول مرة في عام ١٩٤٤م، ولكن أوقف مؤقتًا في عام ١٩٤٧م، ثم أعيد العمل به في عام ١٩٤٩م؛ للمزيد انظر:

- https://history.state.gov/departmenthistory/people/principalofficers/assistant-secretary-for-western-hemisphere (Accessed: 1/ 3/ 2024).

(٥٩) شغل صموئيل ووه عددًا من المناصب الاقتصادية المهمة في الحكومة الأمريكية؛ كان من أهمها منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الاقتصاد والطاقة والأعمال خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٣- ١٩٥٥م)، ثم نائب وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية، ولكنه تركه بعد شهر تقريبًا ليتولى رئاسة بنك التصدير والاستيراد بداية من أكتوبر عام ١٩٥٥م وحتى يناير عام ١٩٦١م؛ للمزيد انظر:

- https://history.state.gov/departmenthistory/people/waugh-samuel-clark; https://www.exim.gov/about-exim/history/90th (Accessed: 1/ 3/ 2024).

(60) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum from Holland to Hoover, For Conversation with Treasury regarding Argentina, Washington, 15 November 1955, No. 198, p. 384.

(٦١) تولى جون دالاس منصب وزير الخارجية الأمريكية بداية من يناير عام ١٩٥٣م وحتى أبريل عام ١٩٥٩م، وتميزت فترة توليه هذا المنصب بوجود اتفاق عام داخل الولايات المتحدة على السياسات الخارجية؛ نتيجة علاقته الجيدة بالرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور من ناحية، وتعاونه الوثيق مع شقيقه مدير وكالة المخابرات المركزية "ألين دالاس" Allen Dulles (١٩٥٣- ١٩٦١م) من ناحية أخرى. أما هربرت هوفر الأبن، فهو أبن الرئيس الأمريكي هربرت هوفر (١٩٢٩- ١٩٣٣م)، وشغل منصب وكيل وزارة الخارجية بداية من أكتوبر ١٩٥٤م وحتى فبراير ١٩٥٧م؛ للمزيد انظر:

- https://history.state.gov/departmenthistory/people/dulles-john-foster; https://history.state.gov/departmenthistory/people/hoover-herbert-clark-jr (Accessed: 2/ 3/ 2024)

(62) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum from Holland to Hoover, For Conversation with Treasury regarding Argentina, Washington, 15 November 1955, No. 198, pp. 384, 385; Memorandum from Holland to the Secretary of State, Argentine problem and US policies regarding it, Washington, 17 November 1955, No. 199, pp. 385, 386; Memorandum From the Hoover to the Secretary of State, Washington, 24 November 1955, No. 200, p. 387; Memorandum by Holland, Note

on Problems in Countries Visited, Washington, 12 December 1955, No. 202, p. 393.

(٦٣) تأسس الحزب البيروني في عام ١٩٤٦م باسم "حزب الثورة الموحد" Partido Único de la Revolución على يد بيرون، ولكن أعيد تنظيمه في عام ١٩٤٩م؛ ومن ثم تغير أسمه إلى الحزب البيروني، كما يُعد "حزب العدالة" Partido Justicialista (PJ) الأرجنتيني الحالي امتدادًا لهذا الحزب؛ للمزيد انظر: مروة محمد عبد الفتاح عبد السيد عيسى: المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٦٤) صادرت حكومة بيرون صحيفة لا برينسا بعد موافقة مجلس الشيوخ الأرجنتيني في الثاني عشر من مارس عام ١٩٥١م، بحجة أنها كانت تُدار لتحقيق الربح التجاري البحث وأنها كانت جسرًا للرأسمالية، وقد صدر هذا القرار بعدما تعرضت الصحيفة ومالكيها – عائلة "جينزا باز" Gainza Paz الأرجنتينية - للكثير من المضايقات نتيجة موقفها المعارض لبيرون وانتقاداتها المستمرة لنظامه منذ توليه السلطة في عام ١٩٤٦م؛ للمزيد انظر:

- F.O, 195/10, 20247, Part 10, 1956, from Sir Francis Evans to Mr. Selwyn Lloyd, Reports that "La Prensa" Recommenced Publication on the 3rd of February 1956, Confidential, Buenos Aires, 14 February 1956, No. 40, AA 1671/1, pp. 20, 21; Enclosure: Diary of Events for 1955, p. 8.

(65) DOSB, Vol. XXXV. Issue No. 902, 8 October 1956, Transcript of Secretary Dulles News Conference, Press release 508, 26 September 1956, pp. 544, 545; Issue No. 903, 15 October 1956, The Problems of Peace, Address by Secretary Dulles, Press Release 525, 5 October 1956, p. 575; See also: FRUS, 1955–1957, Letter from Holland to Nufer, Washington, 6 September 1955, No. 191, p. 374.

(66) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Despatch from Nufer to the Department of State, Report on Holland Group Visit. Buenos Aires, 9 December 1955, No. 201, p. 389.

(67) EXIM Bank, Press Release, the Role of Export-Import Bank, Address by Samuel C. Waugh, President of the Export-Import Bank of Washington, at the 43rd National Foreign Trade Convention, International Finance Session, New York City, 26 November 1956, No. 401.

(68) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Despatch from Nufer to the Department of State, Report on Holland Group Visit. Buenos Aires, 9 December 1955, No. 201, pp. 389, 390.

(٦٩) يُعد دوايت أيزنهاور الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث حسم الانتخابات الرئاسية في عامي ١٩٥٢ و١٩٥٦م لصالحه كمرشح عن الحزب الجمهوري؛ ومن ثم حكم الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٣- ١٩٦١م)؛ للمزيد انظر: Fredriksen, John C.: op. cit, pp. 136- 138.

(70) Kaufman, Burton I.: Trade and Aid: Eisenhower's Foreign Economic Policy, 1953-1961 (Maryland: Johns Hopkins University Press, 2019) pp. 29, 33.

(٧١) أشار أرامبورو خلال تناوله لموقف حكومته المناهض للشيوعية بشكل محدد إلى أن حكومته ستلتزم بالقرار رقم ٩٣، المُسمى بـ "إعلان التضامن من أجل الحفاظ على السلامة السياسية للدول الأمريكية ضد تدخل الشيوعية الدولية"، والصادر عن المؤتمر العاشر للدول الأمريكية الذي انعقد في العاصمة الفنزويلية "كاراكاس" Caracas خلال الفترة الممتدة بين الأول والثامن والعشرين من مارس عام ١٩٥٤م. وصادقت الأرجنتين بالفعل على القرار، إضافة إلى ميثاق منظمة الدول الأمريكية، في العاشر من أبريل عام ١٩٥٦م؛ للمزيد انظر:

- USA, Department of State, Tenth Inter-American Conference, Caracas, Venezuela, 1-28 March 1954, Delegation of the United States of America with Related Documents, International Organization and Conference Series II, American Republics, No. 14 (Washington: U.S. Government Printing Office, 1955), pp. 156–158; FRUS, 1955–1957 Vol. VII, Memorandum by Holland, Note on Problems in Countries Visited, Washington, 12 December 1955, No. 202, p. 394; FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Developments in Argentina, Washington, 25 April 1956, No. 210, p. 409.

(72) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Despatch from Nufer to the Department of State, Report on Holland Group Visit. Buenos Aires, 9 December 1955, No. 201, pp. 388, 390, 391.

(73) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum by Holland, Note on Problems in Countries Visited, Washington, 12 December 1955, No. 202, pp. 393, 394; See also: EXIM Bank, Special Collections - Earl Mazo 1934-1974, Washington, 30 September 1976, pp. 100, 101; EXIM Bank, Twentieth Semiannual Report to the Congress for the Period January- June 1955, pp. 11, 12; EXIM Bank, Press Release, 27 February 1956, No. 359.

(74) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Rio de Janeiro, 2 February 1956, Argentine Economic Mission; United Nations Mission to Argentina, 2 February 1956, No. 207, p. 404.

(75) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum by Holland, United States Policy Towards Aid to Argentina, Washington, 12 December 1955, No. 203, pp. 394-396; FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Telegram from Nufer to the Department of State, Buenos Aires, 13 December 1955, No. 204, pp. 396- 398; Footnote No. 5, p. 399.

(76) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum from Holland to the Deputy Under Secretary of State (Murphy), Distribution of Information on Argentine Relations Prior to Visit of Delegation, Washington, 27 January 1956, No. 206; Enclosure: Memorandum by Holland, Present Significance of our Argentine Relations, 26 January 1956, pp. 400- 403.

(77) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Editorial Note, No. 209, pp. 406, 407.

(78) Raúl Prebisch: Documentos: Planes de Recuperación Económica de la Argentina, El Trimestre Económico, Vol. 23, No. 89, (Enero- Marzo 1956), pp. 113- 140; See also: UK, CRED, Board of Trade, Survey by A. H. Tandy, Argentina: Economic and Commercial Conditions …, op. cit, p. 85.

(٧٩) عرضت مجموعة من البنوك في لندن بالفعل على حكومة أرامبورو قرضًا وصلت قيمته إلى ٣٠ مليون جنيه إسترليني؛ للمزيد انظر:

- F.O, 195/10, 20247, Part 10, 1956, from Mr. A. S. Fordham to Mr. Selwyn Lloyd, Review of the Activities of the Argentine Provisional Government since the Fall of Peron, Confidential, Buenos Aires, 13 August 1956, No. 194, AA 1015/49, p. 79.

(80) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Telegram from Nufer to the Department of State, Buenos Aires, 10 February 1956, No. 208, pp. 405- 406.

(81) F.O, 195/10, 20247, Part 10, 1956, from Sir Francis Evans to Mr. Selwyn Lloyd, Measures Taken by the Argentine Government to Deal with the Wages and Price Situation, Confidential, Buenos Aires, 13 March 1956, No. 82, AA 2181/8, pp. 17-19; from Sir Francis Evans to Mr. Selwyn Lloyd, Reports on the Decision to Revert to the 1853 Constitution and on the Position of Trade Unions in Argentina, Confidential, Buenos Aires, 8 May 1956, No. 118, AA 1015/18, pp. 22, 23; from Sir Francis Evans to Mr. Selwyn Lloyd, Account of the Abortive Risings in Argentina on 9 June 1956, Confidential, Buenos Aires, 18 June 1956, No. 145, AA 1015/37, pp. 27, 28; from Mr. A. S. Fordham to Mr. Selwyn Lloyd, Review of the Activities of the Argentine Provisional Government since the Fall of Peron, Confidential, Buenos Aires, 13 August 1956, No. 194, AA 1015/49, pp. 32, 33.

(٨٢) درس أدولفو فيكي – المولود في عام ١٩٠١م- القانون، وشارك في العمل السياسي حتى أنتخب نائبًا في مجلس النواب الأرجنتيني في عام ١٩٣٤م، وكان دائم الانتقاد للبيرونية؛ ولذلك كان من أبرز داعمي الحكومة الأرجنتينية المؤقتة التي تولت السلطة بعد الإطاحة ببيرون؛ ومن ثم عينته سفيرًا للأرجنتين في الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٥- ١٩٥٧م)؛ للمزيد انظر:

- Galasso, Norberto; and Espasande, Mara: Historia Política del Senado de la Nación Argentina, (Argentina: Museo del Senado, 2023), pp. 259, 260.

(83) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Developments in Argentina, Washington, 25 April 1956, No. 210, pp. 409, 410; FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum from Holland to the Secretary of State, Argentine Revolt, Washington, 12 June 1956, No. 211, p. 412.

(٨٤) كان كارلوس بينيجاس، أو "كول بينيجاس" Coll Benegas كما أشارت إليه الوثائق الأمريكية التي استخدمت اسم الأب والعائلة بدلًا من اسمه الأول، أحد أبرز الاقتصاديين في الأرجنتين خلال فترة الدراسة، وكان أيضًا أحد القائمين على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ حيث تولى رئاسة البنك المركزي الأرجنتيني خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٥٦- ١٩٥٨م)، وشغل منصب وزير الاقتصاد لفترة وجيزة فيما بعد، وهي الممتدة بين شهري (يناير- مارس عام ١٩٦٢م)؛ للمزيد انظر:

- World Bank Group, Records of the Office of the President, Records of President Robert S. McNamara, Travel Briefings: Argentina, Travel Briefs Series, 1968, People whom Mr. McNamara Might like to Meet, No. 532/3/25; USA, Business Week Magazine, No. 1406, 11 August 1956, pp. 106- 108.

(85) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Editorial Note, No. 212, pp. 412, 413; Memorandum from Rubottom to the Secretary of State, Argentine Economic Negotiations, Washington, 9 August 1956, No. 220, p. 433.

(86) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Possible Statement by President Eisenhower to President Aramburu at Panama on Assistance to Argentina, Washington, 16 July 1956, No. 216, p. 422; Memorandum of a Conversation, American Embassy, Argentine Matters, Panama City, 23 July 1956, No. 219, p. 431.

(٨٧) بدأت شركة الكهرباء الأرجنتينية استثماراتها في الأرجنتين مع مطلع القرن العشرين الميلادي برؤوس أموال ألمانية، ولكن استحوذت عليها في النهاية رؤوس الأموال البلجيكية، وتغير اسمها أكثر من مرة حتى استقر على الاسم الحالي في عام ١٩٣٦م. أما شركة الكهرباء الإيطالية الأرجنتينية، فقد تأسست في عام

١٩١٢م برأس مال إيطالي، ولكن فيما بعد استحوذت رؤوس الأموال السويسرية على كثير من أسهمها، وعلى الرغم من ذلك، فإنها اسمها ظل كما هو دون تغيير؛ نظرًا للانطباع الجيد لدى الأرجنتينيين آنذاك تجاه الجالية الإيطالية؛ للمزيد حول الامتيازات الممنوحة للشركتين وتطورهما في الأرجنتين؛ انظر:

- Barbero, María Inés; and Lanciotti, Norma Silvana: Capital extranjero y gestión local: La Compañía Italo-Argentina de Electricidad 1912-1950, Investigaciones y Ensayos, No. 75 (Abril-Septiembre 2023), pp. 1-26.

(88) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Developments in Argentina, Washington, 25 April 1956, No. 210, p. 405; Memorandum of a Conversation, Argentine Policy Toward Private Investment, Washington, 6 July 1956, No. 213, pp. 413, 414; Memorandum from Holland to the Secretary of State, Importance of Present United States Relations With Argentina, Brazil and Chile, Washington, 11 July 1956, No. 214, p.436; Memorandum of a Conversation, Export-Import Bank, Loans to Argentina, Washington, 13 August 1956, No. 221, p. 436.

(89) FRUS, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Argentine Policy Toward Private Investment, Washington, 6 July 1956, No. 213, pp. 414, 415; Memorandum of a Conversation, Department of State, Summation of Discussions with Argentine Financial Mission, Washington, 20 July 1956, No. 218, pp. 428, 429; Memorandum of a Conversation, American Embassy, Argentine Matters, Panama City, 23 July 1956, No. 219, p. 431.

(90) FRUS, Vol. VII, Memorandum from Holland to the Secretary of State, Economic Assistance to Argentina, Washington, 14 July 1956, No. 215, pp. 420, 421; Memorandum of a Conversation, American Embassy, Argentine Matters, Panama City, 23 July 1956, No. 219, pp. 430, 432; Memorandum of a Conversation, Export-Import Bank, Loans to Argentina, Washington, 13 August 1956, No. 221, p. 435; See also: EXIM Bank, Semi-annual Report to the Congress for the Period July- December 1955, pp. 12, 16.

(91) World Bank Group, IBRD, Department of Operations - Western Hemisphere, the Economy of Argentina, Restricted, 30 August 1957, No. W.H. 60a, p. 7.

(٩٢) شكَّل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعثة اقتصادية، زارت الأرجنتين في فبراير عام ١٩٥٨م، ولكن لم يوافق البنك بعدها على اعتماد أي قروض لصالح الأرجنتين؛ حيث اعتمد أول قرض لصالح الحكومة الأرجنتينية في عام ١٩٦١م؛ للمزيد انظر:

- World Bank Group, Press Release, IMF and IBRD, Announcement of The World Bank's First Mission to Argentina, 20 February 1957, UN 57/146; See also: https://countryhistoricalprofiles.worldbank.org/home?country=ARG&searchprofile=true (Accessed: 29/ 2/ 2024)

(93) FRUS, Vol. VII, Memorandum from Holland to the Secretary of State, Economic Assistance to Argentina, Washington, 14 July 1956, No. 215, p. 420; Memorandum of a Conversation, Department of State, Summation of Discussions with Argentine Financial Mission, Washington, 20 July 1956, No. 218, p. 429; Memorandum from Rubottom to the Secretary of State, Argentine Economic Negotiations, Washington, 9 August 1956, No. 220, p. 433.

(94) FRUS, Vol. VII, Memorandum from Holland to the Secretary of State, Importance of Present United States Relations with Argentina, Brazil and Chile, Washington, 11 July 1956, No. 214, pp. 416- 420; Memorandum from Holland to the Secretary of State, Economic Assistance to Argentina, Washington, 14 July 1956, No. 215, pp. 420, 421; Memorandum of a Conversation, Department of State, Possible Statement by President Eisenhower to President Aramburu at Panama on Assistance to Argentina, Washington, 16 July 1956, No. 216, p. 422; See also: Allen, Robert Loring: Soviet Influence in Latin America: the Role of Economic Relations (Washington D.C.: Public Affairs Press, 1959), pp. 20- 24, 34, 35.

(95) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, National Intelligence Estimate, NIE 91–56, the Outlook for Argentina, Washington, 17 July 1956, No. 217, p. 426.

(96) FRUS, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Possible Statement by President Eisenhower to President Aramburu at Panama on Assistance to Argentina, Washington, 16 July 1956, No. 216, pp. 421- 424; Memorandum of a Conversation, Export-Import Bank, Loans to Argentina, Washington, 13 August 1956, No. 221, p. 436.

(97) FRUS, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Summation of Discussions with Argentine Financial Mission, Washington, 20 July 1956, No. 218, p. 428.

(98) FRUS, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Export-Import Bank, Loans to Argentina, Washington, 13 August 1956, No. 221, p. 437; Memorandum of a Conversation Between George Blowers of the Export-Import Bank and Bernbaum, Argentine Loan Applications, Washington, August 23, 1956, Washington, 23 August 1956, No. 222, pp. 437- 439; Memorandum of a Conversation Between Adolfo Vicchi and Holland, Department of State, Financial Assistance for Argentina, Washington, 30 August 1956, No. 223, pp. 439, 440.

(99) FRUS, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, American Embassy, Argentine Matters, Panama City, 23 July 1956, No. 219, pp. 431, 432; Memorandum from Rubottom to the Secretary of State, Argentine Economic Negotiations, Washington, 9 August 1956, No. 220, pp. 433, 434; Memorandum of a Conversation, Export-Import Bank, Loans to Argentina, Washington, 13 August 1956, No. 221, pp. 434- 436; Minutes of the 249th Meeting of the National Advisory Council on International Monetary and Financial Problems, Washington, 6 September 1956, No. 224, pp. 441- 443.

(100) EXIM Bank, Press Release, 17 September 1956, No. 388; See also: DOSB, Vol. XXXV. Issue No. 901, 1 October 1956, 100$ Million Credit Established for Argentine Recovery, p. 515; Vol. XXXV. Issue No. 903, 15 October 1956, The Problems of Peace, Address by Secretary Dulles, Press Release 525, 5 October 1956, p. 576.

(101) World Bank Group, Joint Press Release, Announcement of Argentina's Membership in the International Monetary Fund and the International Bank for Reconstruction and Development, 20 September 1956, UN 56/109; See also: IMF

and IBRD, Membership Files, Argentina – IBRD Depository General 1956 -1965 Correspondence, Cable from Central Bank of Argentina to IBRD, 17 September 1956; Cable from Central Bank of Argentina to IBRD, 18 September 1956.

(102) FRUS, Vol. VII, Minutes of the 249th Meeting of the National Advisory Council on International Monetary and Financial Problems, Washington, 6 September 1956, No. 224; Footnote No. 4, pp. 443, 444; Memorandum from Holland to the Secretary of State, Appointment with Argentine Ambassador, Financial Assistance, Washington, 13 September 1956, No. 225, pp. 444- 446; Memorandum of a Conversation, Department of State, United States-Argentine Loan Negotiations, Washington, 13 September 1956, No. 226, pp. 446- 448; See also: DOSB, Vol. XXXVII. Issue No. 942, 15 July 1957, Secretary Dulles News Conference of 25 June 1957, Press Release 388, p. 97.

(103) EXIM Bank, Press Release, For Immediate Release, 15 July 1957, No. 432; 30 October 1957, No. 451.

(104) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Editorial Note, No. 227, pp. 448, 449; See also: EXIM Bank, Series D - Government Submissions, Monthly Reports 1957, Letter from Sidney Sherwood (Secretary, Export-Import Bank) to Mr. Thorsten V. Kalljarvi (Acting Deputy Under Secretary of State for Economic Affairs Department of State), 7 March 1957; Letter from Edward S. Conger (Acting Secretary) to Hon. C. Douglas Dillon (Deputy Under Secretary of State for Economic Affairs Department of State), 9 August 1957; EXIM Bank, Report to the Congress for the Twelve Months Ending 30 June 1957, Part 2, p. 26; Press Release, 15 February 1957, No. 412; 23 December 1957, No. 46; 14 January 1958, No. 466;

(105) Argentina, Ministerio De Finanzas De La Nación, Banco Central De La República Argentina, Memoria Anual, Vigesimosegundo Ejercicio, 1956, pp. 1, 2, 5, 6, 29, 30; Memoria Anual, Vigesimotercer Ejercicio, 1957, pp. 1- 9, 19.

(١٠٦) كان ألبرتو جينزا باز أحد أفراد عائلة جينزا باز الأرجنتينية المالكة لصحيفة لا برينسا، وعمل محررًا فيها حتى أغلقها بيرون وصادر ممتلكاتها في عام ١٩٥١م، ولكنه عاد إلى الأرجنتين بعد قرار حكومة أرامبورو بإعادتها إلى عائلته في نوفمبر عام ١٩٥٥م؛ ومن ثم عادت الصحيفة إلى العمل في عام ١٩٥٦م، وتولى آنذاك رئاسة تحريرها؛ للمزيد انظر:

- Loudet, Osvaldo: Alberto Gainza Paz, el abogado de la Libertad de Prensa, Conferencia pronunciada en el Instituto Popular de Conferencias de "La Prensa, el 5 de mayo de 1978, pp. 165- 173.

(107) FRUS, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, The White House, Call of Dr. Gainza Paz, Editor of La Prensa, Buenos Aires, Argentina, on President Eisenhower, Washington, 10 April 1957, No. 231, pp. 456- 458.

(١٠٨) عُين روي روبوتوم مساعدًا لوزير الخارجية لشئون الدول الأمريكية في يونيو عام ١٩٥٧م، واستمر في منصبه حتى أغسطس ١٩٦٠م؛ حيث انتقل حينها إلى الأرجنتين للعمل سفيرًا هناك حتى عام ١٩٦١م؛ للمزيد انظر:

- https://history.state.gov/departmenthistory/people/rubottom-roy-richard (Accessed: 7/ 4/ 2024).

(109) FRUS, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, The White House, Call of Dr. Gainza Paz, Editor of La Prensa, Buenos Aires, Argentina, on President Eisenhower, Washington, 10 April 1957, No. 231, pp. 458- 460.

(110) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Argentine Need for Economic Assistance, Washington, 10 April 1957, No. 232, pp. 460- 463; Memorandum of a Conversation, Department of State, Problems of American Invest in Argentina, Washington, 18 April 1957, No. 235, p. 469.

(111) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum from Bernbaum to Rubottom, Economic Policy toward Argentina, Washington, 16 April 1957, No. 233, pp. 463-467; FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Telegram from the Ambassador in Argentina (Beaulac) to the Department of State, Buenos Aires, 17 April 1957, No. 234, pp. 468, 469; Telegram From the Acting Secretary of State to the Embassy in Argentina, Washington, 2 May 1957, No. 237, pp. 472, 473.

(١١٢) كان لدى ويلارد بيولاك خبرة كبيرة بشئون أمريكا اللاتينية؛ حيث عمل سفيرًا في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية في الفترة الممتدة بين عامي (١٩٤٤- ١٩٥٦م)، وكانت بالترتيب: (باراجواي، وكولومبيا، كوبا، تشيلي)، وعُين بنهايتها – وتحديدًا في يونيو عام ١٩٥٦م - سفيرًا في الأرجنتين، واستمر في هذا المنصب حتى أغسطس عام ١٩٦٠م؛ انظر:

- https://history.state.gov/departmenthistory/people/beaulac-willard-leon (Accessed: 8/ 4/ 2024).

(113) FRUS, Vol. VII, Telegram from Beaulac to the Department of State, Buenos Aires, 24 April 1957, No. 236; Footnote No. 2, 3, p. 471; Memorandum of a Conversation, Department of State, Problems of American Invest in Argentina, Washington, 18 April 1957, No. 235, p. 469.

(114) Ibid, pp. 469, 4670; See also: FRUS, Vol. VII, Telegram from Beaulac to the Department of State, Buenos Aires, 24 April 1957, No. 236; Footnote No. 4, pp. 471, 472.

(١١٥) توصلت الحكومة الأرجنتينية خلال عام ١٩٥٩م إلى حل مع شركة الطاقة الأمريكية والأجنبية بشأن ممتلكاتها التي صادرها بيرون، وكان مفاده تأسيس شركة جديدة بملكية مشتركة مع الحكومة؛ حيث امتلكت الأخيرة ٢٥٪ تقريبًا من أسهمها، في حين امتلكت الشركة النسبة المتبقية: للمزيد انظر:

- World Bank Group, IBRD, Department of Operations - Western Hemisphere, the Economy of Argentina, Restricted, 30 August 1957, No. W.H. 60a, p. 3.

(116) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum from Bernbaum to Rubottom, Possible Financial Aid to Argentina, Washington, 8 August 1957, No. 239, pp. 474, 475; Telegram from Beaulac to the Department of State, Buenos Aires, 8 October 1957, No. 242, pp. 485- 486; FRUS, Foreign Relations of the United States, 1955–1957, American Republics: Central and South America, Vol. VII, Memorandum of a Conversation, Department of State, Argentina: US Loans, Washington, 17 October 1957, No. 243; p. 488; Memorandum of a Conversation, Department of State, Financial Assistance for Argentina, Washington, 25 October 1957, No. 244, pp. 489, 491.

(117) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Memorandum from Bernbaum to Rubottom, Possible Financial Aid to Argentina, Washington, 8 August 1957, No. 239, pp.

475, 476; Memorandum of a Conversation, Department of State, Argentina: US Loans, Washington, 17 October 1957, No. 243, pp. 488,

(118) World Bank Group, IBRD, Department of Operations - Western Hemisphere, the Economy of Argentina, Restricted, 30 August 1957, No. W.H. 60a, pp. 10, 17.

(119) FRUS, Vol. VII, Telegram from Beaulac to the Department of State, Buenos Aires, 8 October 1957, No. 242, p. 485, 486; Memorandum of a Conversation, Department of State, Argentina: US Loans, Washington, 17 October 1957, No. 243, pp. 487, 488; Memorandum of a Conversation, Department of State, Financial Assistance for Argentina, Washington, 25 October 1957, No. 244, pp. 489- 492; Memorandum of a Conversation Between the President of Banco de la Nación of Argentina (Carlos Coll Benegas) and Viron P. Vaky of the Office of South American Affairs, Argentine Financial Assistance, Washington, 29 October 1957, No. 245, pp. 493- 495.

(120) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Argentine- US Relation, Drafted by Viron P. Vaky, Attachment in; Memorandum from Viron P. Vaky of the Office of South American Affairs to Rubottom, US-Argentine Relations, Washington, 16 December 1957, No. 247; Footnote No. 6, pp. 498- 507; FRUS, 1958–1960, Vol. V, Memorandum From Rubottom to the Acting Secretary of State (Herter), Study on United States-Argentine Relations, Washington, 27 January 1958, No. 137, pp. 460, 461.

(121) FRUS, 1955–1957, Vol. VII, Editorial Note, No. 205, p. 399; FRUS, 1958–1960, Vol. V, Memorandum from Rubottom to the Assistant Secretary of State for Economic Affairs Mann, Washington, 5 February 1958, No. 138; Footnnote No. 5, pp. 461- 464.

(١٢٢) كان آرتورو فروندیزي ینتمي إلى حزب "الاتحاد المدني الراديكالي" Unión Cívica Radical، وفاز في انتخابات عام ١٩٥٨م بدعم من الحزب البيروني والقوميين الأرجنتينيين. ومن الجدير بالذكر، أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وصفته بأنه "انتهازي"، وتوقعت أنه سيسعى إلى طلب مساعدات اقتصادية كبيرة من الولايات المتحدة؛ انظر:

- FRUS, 1958–1960, Vol. V, Memorandum from Rubottom to the Secretary of State, Meaning of Argentine Elections for US-Argentine Relations, Washington, 26 February 1958, No. 140, pp. 465, 466; See also: CIA, General Intelligence Bulletin, Daily Brief, Top Secret, 28 February 1958, No. 137.

(123) FRUS, 1958–1960, Vol. V, Telegram from the Embassy in Argentina to the Department of State, Washington, 26 February 1958, No. 141, pp. 467, 468; Memorandum of a Conversation Between Beaulac and President-elect Frondizi, Buenos Aires, 6 March 1958, No. 143, pp. 468- 472; Memorandum of a Conversation Between Beaulac and President-elect Frondizi, Buenos Aires, 18 March 1958, No. 144, pp. 472- 474; Memorandum of a Conversation Between President Aramburu and Beaulac, Buenos Aires, 23 April 1958, No. 145, pp. 474- 476.

(124) FRUS, 1958–1960, Vol. V, Memorandum of a Conversation, Buenos Aires, 30 April 1958, No. 146, pp. 477- 479; Telegram from the Embassy in Argentina to the Department of State, Buenos Aires, May 2, 1958, No. 147, p. 480.

(125) EXIM Bank, Press Release, Joint Announcement by the Export-Import Bank of Washington, 11 Commercial Banks, the United States Treasury, and the Development Loan Fund, 29 December 1958, No. 540; See also: EXIM Bank, Report to the Congress for the Period July- December 1958, pp. 38, 40.

(١٢٦) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام التي تناولتها الفقرات ذات الصلة في متن البحث، والمصادر التي تمت الإشارة إليها في هوامش تلك الفقرات.